وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة باجي مختار- عنابة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

محاضرات في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الدكتورة:

سلماني حياة

السنة الجامعية: 2025/2024

مقدمة: (أهمية مناهج البحث العلمي)

قال تعالى:"لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" المائدة الآية 50

لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، أما منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيل التعرف على حقيقة تلك الظواهر.[1]

إن منهج البحث هو مظهر حضاري تشتد الحاجة إليه بعد الحاجة إلى الدرس والتأليف، وكان طبيعيا أن يرتبط منهج البحث بالجامعات ارتباطا وثيقا، لأنها مركز الحقيقة ومنطلقها أو على الأقل ما يفترض أن يكون. [2]

إن المجتمعات التي ظهر فيها العلم الحديث هي التي اعتمدت على العلم كمنهج فكري وأسلوب للبحث والتحقق في ظواهر الكون للسعي وراء الحقيقة، ولا يمكن إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية دون معرفة مناهج البحث والاطلاع على طبيعتها وأنواعها والاستفادة منها في جمع وتصنيف وتدوين المعلومات والحقائق التي يهتم بها الباحث أثناء دراسته وبحثه في موضوع معين.[3]

إن استعمال المنهج في البحث العلمي مسألة جوهرية، ذلك أن طرح الأسئلة ينبغي أن يتم وفق منهج قصد الوصول إلى نتيجة محددة فضلا عن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث وتنفيذه وهي التي تحدد النتائج.

---

[1] ماثيو جيدير، منهجية البحث (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)، ترجمة: ملكة أبيض، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص2.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، 2015، ص4.

فالمنهج هو سلسة من المراحل المتتالية التي ينبغي إتباعها بكيفية منسقة ومنظمة، وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب تطبيقها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع بصفة عامة، إذ لم يعد البحث العلمي مقتصرا على ميادين العلوم الطبيعية فحسب، بل تعداها إلى مجالات العلوم الاجتماعية ومنها القانونية التي تعتمد طرق ومناهج البحث العلمي.

هذا وقد اختلف العلماء المختصين بعلم المناهج حول أنواع وعدد مناهج البحث العلمي، وتضاربت آراءهم بين تضيق المناهج أو توسيع عددها.

والدراسات القانونية على غرار باقي الدراسات العلمية الأخرى، لديها خصوصيتها التي تجعلها تتميز عنها، ومن ثم تستعمل في دراستها مناهج بحث تتناسب مع هذه الخصوصية.

والمناهج التي ستتناولها بالدراسة في هذا المجال هي:

- المنهج التاريخي
- المنهج الوصفي
- المنهج المقارن
- المنهج التحليلي
- المنهج الاستدلالي
- المنهج التجريبي
- المنهج الجدلي

المبحث الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي

إن الطلبة الباحثين في العلوم القانونية في حاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي دعما لبحوثهم العلمية، وتعميقا للعقلية العلمية وإبقاء للفكر الخلاق في ميدان هذا الفرع من فروع العلوم الاجتماعية، حتى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات التأسيسية في البحث العلمي وبشروط التوثيق الجيد وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم، وما إلى ذلك من الأساليب والإجراءات والتوجيهات العلمية والفنية التي يتعين أن يلتزم بها الباحث القانوني حتى يتوصل إلى نتائج وحلول وحقائق علمية صائبة بطرق علمية وموضوعية منظمة ودقيقة ومضبوطة.[1]

لا يتصور وجود بحث علمي دون وجود منهج واضح يتم وفقا لقواعده دراسة المشكلة محور البحث، وتحليل أبعادها ومسبباتها ومعرفة جوانبها وتأثيرها وتأثرها بالظواهر المحيطة، وكما يؤكد الخبراء، فالبحث دون منهج علمي موضوعي يرتبط بالواقع العملي أو البيئة البحثية، يصبح عامل اغتراب وانعزال ويتحول إلى درب من دروب التفكير التنظيري الذي لا يحتاج إلى واقع عملي يؤكد سلامته ويؤيد صحة نتائجه.

ومن ثم فإن البحث العلمي، وفقا لكافة أسبابه وطرقه وأبعاده، يقوم على منهج منظم للتفكير العقلي الرشيد لمعالجة الظواهر المراد دراستها باستقصاء مسبباتها ومعالجتها معالجة تامة.

[1] أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، 2015، ص ص 8-9.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمناهج البحث العلمي:

إن المنهج العلمي هو الطريق الذي يسلكه الباحث في الوصول إلى الحقيقة وهذه الطريق التي يسلكها تتعدد وتختلف باختلاف الباحثين وميدان البحث ومشكلة البحث. لذا يجد الباحث العديد من مناهج البحث العلمي التي يصل بها إلى الحقيقة البحثية منها : المنهج التحليلي، المنهج الوجداني، المنهج التأملي، المنهج العقلي، المنهج التاريخي، المنهج التكاملي، المنهج المقارن ... وغير ذلك، وعلى العموم فأهم المناهج المستخدمة في مجال الدراسات القانونية هي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمنهج

المنهج لغة مشتق من الفعل نهج، ونهج الطريق نهجا ونهوجا أي وضح واستبان، وانتهج الطريق استبانه وسلكه، واستنهج الطريق سلك مسلكه، والمنهاج هو الطريق الواضح.[1]

وهذا اللفظ ترجمة للكلمة méthode الفرنسية ونظائرها في اللغات الأوروبية الأخرى، وكلها تعود في النهاية إلى العهد الإغريقي، حيث درج أفلاطون على استعمالها بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، كما نجدها كذلك عند أرسطو يستعملها في أحيان كثيرة بمعنى بحث، والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدل على الطريق أو المنهج المؤدي إلى الغرض المطلوب.[2]

[1] عمار عباس الحسيني، مناهج البحث العلمي، (أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص10.

[2] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، 1977، ص3.

كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.[1]

وجاء في الكتاب الحكيم:" لكل جعلنا شرعة ومنهاجا "سورة المائدة الآية 48. فالمنهاج هو الطريق الواضح والمنهج هو الطريق المستقيم، وفي هذا المعنى يستخدم العلماء العرب المعاصرون مصطلح المنهج وجمعه مناهج وهي الطرق الواضحة التي يسلكها الدارسون في دراساتهم لظاهرة من الظواهر محل البحث والدراسة.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج

يعرف المنهج في الاصطلاح بأنه:" الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني في دراسته مشكلة أو موضوعا، في مجالات العلوم عموما، بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم، سواء تمثل في التعرف على المبادئ والقواعد التي تحكم الظواهر والقضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات. [2]

والمنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم. "إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة". والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف المواضيع، ولهذا توجد عدة أنواع من المناهج العلمية وبشكل عام فإن المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 72.

[2] يوسف شباط، محاضرات مقرر منهجية البحث القانوني لطلاب ماجستير القانون العام، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص43.

الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.[1]

إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " هو الفيلسوف الألماني "كانط "، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

أولا: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيا: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم، وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.[2]

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم . وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

نشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوروبا، وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي، على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2007، ص99.

[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 7.

فرنسيس بيكون (1561 - 1626): بيّن أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية, وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.

رينيه ديكارت (1596 -1650): بين أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها، وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال[1].

هناك المنهج العلمي الحديث الذي يهدف إلى توسيع نطاق المعرفة والتعرف على الجوانب المجهولة، وفي بعض الأحيان نطلق عليه اسم "النظرية العلمية" ونقصد بذلك صياغة النظريات وإثراء ما هو موجود من فكر وآراء وعلاقات حتى تتضح الصورة في أذهاننا ونفهم حقيقة الأشياء التي نلاحظها ولا نجد تفسيرا لها. فالغاية إذن من هذا المنهج العلمي هي الفهم والكشف عن الحقيقة العلمية الأصلية. [2]

ويوجد نوع ثان من المناهج هو المنهج العلمي المطبق، أي تطبيق النظرية العلمية التي أشرنا إليها آنفا، واستعمال الطريقة العلمية المدروسة لحل أية مشكلة تواجه الإنسان ولابد أن يعثر المفكرون على حل ملائم لها. ولهذا فإن المنهجية العلمية تدرس في الجامعات كنظريات، والتطبيق الفعلي لهذه النظريات يكون في المؤسسات التي ترغب في الانتفاع من تلك الاختراعات أو الإضافات الجديدة إلى ميادين المعرفة الجديدة أو المنقحة. [3]

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 117.
[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص 99-100.
[3] المرجع نفسه، ص 100.

فالمنهج العلمي هو أسلوب للتفكير والتنفيذ، يعتمده الباحث لانجاز بحثه، لتنظيم أفكاره وتحليلها، وعرضها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة أو الحدث موضوع الدراسة، ويتم ذلك وفق مجموعة من الخطوات المتلازمة التي تؤدي كل منها إلى الخطوة التالية، حيث يبدأ المنهج بالخطوة الأولى وهي تحديد مشكلة البحث مرورا بصياغة الأهداف والفرضيات، وتحديد الأبعاد والحدود، ومصادر البيانات، وطرق معالجتها، والمنهج المستخدم في ذلك لعرض النتائج واقتراح التوصيات. [1]

ومنهج البحث العلمي هو الدراسة الفكرية الواعية للمناهج المختلفة التي تطبق بمختلف العلوم تبعا لاختلاف موضوعاتها، كما يمكن أن نعرفه بأنه مجموعة من الخطوات المنظمة والعمليات العقلية الواعية والمبادئ العامة، والطرق الفعلية التي يستخدمها الباحث لفهم الظاهرة موضوع الدراسة، فمنهج البحث هو خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، أو هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها، ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها.

ويطلق على العلم الذي يعنى بأساليب البحث العلمي وإجراءاته وأدواته وأخلاقياته مناهج البحث العلمي. [2]

[1] عبد القادر مندو، منهجية البحث العلمي، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص52.

[2] العرباوي سحنون، مطبوعة منهجية البحث العلمي (محاضرات وأعمال موجهة)، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، وهران، 2019-2020، ص47.

وقد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي نتائجه تقبل التعميم، كما أنها تتصف بالتجريد.[1]

علم المناهج، هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي، والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة، وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة، التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى الوصول إلى نتائج معلومة.

وقد جاءت المناهج التي ابتدعها ووضعها علماء المناهج بعد دراسات علمية متخصصة من طرف الكثير من علماء المناهج. توخوا من تطبيقها وصول البحوث العلمية إلى نتائج سليمة.[2] كما يعرف أيضا:

التعريف الأول: هو مجموعة من القواعد العلمية التي تحدد عمليات الباحث حتى يتوصل إلى نتيجة معينة وهي الكشف عن حقيقة مجهولة أو برهنة على صحية حقيقة معلومة.

التعريف الثاني: هو إجراء يستخدم في بلوغ غاية محددة.

التعريف الثالث: يعرف بأنه الطرق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طرق طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

كما يمكن تعريفه كذلك: على أنه طريقة أو أسلوب يسلكه الباحث العلمي لتقصيه للحقائق البحث العلمي، في أي فرع من فروع المعرفة وفي أي ميدان من ميادين المعرفة وعليه فمنهج البحث العلمي هو طريقة تنظم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سليما.

[1] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص128-129.
[2] جودية خليل، محاضرات في مادة المنهجية الجامعية لسنة 2016، ص 3-5.

ولا يمكن الإلمام بمعنى المنهج دون تمييزه عن اصطلاح المنهجية في البحث العلمي، فالمنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون، وهو بذلك يظهر أساسا في كيفية معالجة الموضوع على مستوى المتن وخطة البحث، وعليه فهو جزء من المنهجية التي هي أشمل منه، والتي يمكن تعريفها بأنها:" العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث، وتحديد موضوعه وحتى الانتهاء منه، أو هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه. [1]

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا الآتي:

- مناهج البحث هي مجموعة من القواعد العامة التي يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل توصله إلى النتيجة المطلوبة.
- منهج البحث العلمي قد يقتصر على أسلوب واحد واضح ومميز وقد يشتمل على مجموعة من الأساليب ذات الخصائص المتشابهة.
- يرتبط تحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يستخدمه ويطبقه الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة بحسب الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها، فما يصلح لدراسة ظاهرة، قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى.

[1] داهل وافية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي 1، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020-2021، ص9.

- بعض الظواهر لا يمكن دراستها إلا باستخدام أساليب ومناهج علمية معينة، فكثير من العلوم يمكن تمييزها والتعرف عليها من خلال طبيعة مادتها العلمية، ولكن بعض العلوم الأخرى لا تتحدد شخصيتها إلا من خلال أسلوب أو منهج الدراسة العلمي المتبع فيها.[1]

المطلب الثاني: خصائص مناهج البحث العلمي وتمييزه عن المنهجية

لقد أصبحت مناهج البحث العلمي النظرية منها والتطبيقية، سواء في مقارباتها الكمية أو الكيفية أو حتى المختلطة، خاصة في تاريخنا المعاصر، بمثابة المداخل الأساسية التي يتعين على الباحث أو المختص اعتمادها في عملية جمع المعلومات والبيانات النظرية والميدانية، ومن ثم تصنيفها، وتحليلها ونقدها بهدف تنظيرها أو تقنينها إن أمكن، وهذا وفق المتطلبات المنهجية.

في الواقع فرضت مناهج البحث العلمي نفسها على خريطة البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية رغم المشاكل العديدة المصاحبة أو الناجمة عنها، على مستوى العلاقات الجدلية ما بين النظرية والتطبيق أو على مستوى أخلاقيات البحث العلمي في عملية توظيف هذه المناهج في دراسة الظواهر أو المشكلات الاجتماعية.[2]

الفرع الأول: خصائص المنهج العلمي

يتميز منهج البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر منها:

- التنظيم في طريقة التفكير والعمل، القائمة على الملاحظة والحقائق العلمية.
- التسلسلية والترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019، ص ص35-36.

[2] قاسم مطر الخالدي، منهجية البحث العلمي (خطواته ومراحله/أساليبه ومنهاجه/ أدواته ووسائله/ أصول كتابته)، جامعة البصرة، العراق، 2022-2023، ص 2.

- إمكانية اختبار نتائج البحث في أي مكان وزمان، باستخدام المناهج العلمية ولكن ضمن ظروف وشروط مماثلة، لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة. [1]
- الموضوعية والبعد عن الأهواء الشخصية.
- نتائج المنهج العلمي قابلة للتعميم.
- يمتاز المنهج العلمي بالمرونة ليوائم المشاكل والعلوم المختلفة أي مرونته وقابليته للتعدد والتنوع ليتلاءم وتنوع العلوم والمشكلات البحثية.
- يساعد على التفكير العلمي المنظم، وإتباع خطوات علمية متتابعة.
- تسهيل عمل الباحث بإجراءات متفق عليها علميا. [2]
- معالجة الظواهر أو الأحداث، التي تمخضت عن ظواهر أو أحداث مماثلة.
- القدرة على التنبؤ، أي وضع تصور لما ستكون عليه الظواهر أو الأحداث قيد الدراسة في المستقبل. [3]
- الجدير بالذكر، أن مناهج البحوث العلمية قد تطورت وتنوعت بدرجات متفاوتة كما وكيفا، لكن جميعها استنبطت أو استقرت بهدف تنمية المعرفة الاجتماعية المتخصصة، أو تطبيق هذه المعرفة العلمية في حل أو التخفيف من حدة مشكلات مادية أو معنوية، قائمة أو متوقعة، تتحدى أفرادا أو جماعات اجتماعية أو دول، على أكثر من صعيد، في المكان والزمان. [4]

[1] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص ص52-53.

[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص49.

[3] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص53.

[4] قاسم مطر الخالدي، المرجع السابق، ص 2.

الفرع الثاني: تمييز المنهج عن المنهجية:

كثيرا ما يتم الخلط بين ما اصطلح العلماء على تسميته بالمنهجية، وبين ما يعرف باسم المنهج ويضعون أحدهما موضع الآخر، على الرغم من وجود الفارق بينهما. فإذا كان المنهج هو طريقة للوصول إلى هدف معين في ميدان معين. فإن المنهجية هي علم المناهج الصحيحة، أي أنها تبحث في القوانين والشروط الضرورية للوصول إلى منهج صحيح، يقبله المشتغلون في هذا الميدان. وبالتالي، تصبح المنهجية بالنسبة للمشتغلين في هذا الميدان البحث العلمي مثلا هي فلسفتهم في التفكير، واتجاههم العام وطريقتهم (المفضلة) في التفكير والعمل. إن الانتقال من المنهج إلى المنهجية، هو الانتقال من أسلوب العالم إلى أسلوب الفيلسوف، فالعالم قد يتبع منهجا معينا في دراسة موضوع معين، يعتقد أنه الطريق الذي يفرضه العقل أو الموضوع أو هو الطريق التقليدي المرسوم، ثم يأتي الفيلسوف على إثر العالم، فيقارن بين مختلف المناهج التي اتبعوها أو ابتكروها لدراسة موضوع معين ليكتشف العوامل التي تيسر النجاح أو تسببت في الفشل ... الخ، ليستخلص من كل ذلك مجموعة من القواعد والإرشادات – هي ما نسميه بالمنهجية، تقترح على المشتغلين في ذلك الميدان ليتبعوها ويحذو حذوها باعتبار أنها تؤدي على الأرجح إلى النتائج المرجوة.[1]

ويتبين من ذلك أن المنهجية ليست قوانين ومبادئ عامة كلية، يجب على المتخصصين في ميدان من العلوم التقيد بها حرفيا في بحوثهم ودراساتهم، بل هي مجرد نصائح وإرشادات يمكن الأخذ بها تعديلها أو الاستغناء عنها. فإذا كان المنهج عمل عقلي لا يمكن أن ينفصل عن العوامل الذاتية والموضوعية، المؤثرة في الشخص الذي يأخذ بالمنهج المذكور؛ فالمنهجية باعتبارها علما في المناهج

[1] جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 116.

تعكس وجهة نظر الفئة التي ينتمي إليها عالم المناهج، أي إيديولوجية معينة تفرض على الباحث وترغمه على الأخذ بوجهات نظرهم. فالبحث في منهجية الباحث تستنتج من اتجاه الباحث أو وجهة نظره أو فلسفته في البحث والعلم.[1]

وعليه فالمنهج: وصف لأعمال العلماء المتقدمين وأساليبهم ووسائلهم ومصطلحاتهم فالعلوم والبحث العلمي سابقة للمناهج.

أ-المناهج العلمية تختلف من علم لآخر، فكل علم له منهج خاص به.

ب-المناهج العلمية تطرح عادة للنقد والتقويم فيفصل ما لها وما عليها، وأيها أولى بالإتباع، وما المنهج العلمي المناسب لهذا النوع من الدراسات.

ج-المناهج مرتبطة بعلم المنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج ولذلك فهي تتطور وتتعدل من حين لآخر.[2]

أ-المنهجية كالمنهج وصفية لأنها تبين كيف يقوم الباحث بأبحاثه، لكنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب إتباعها.

ب- هي مجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب على الباحث إتباعها قبل البحث وفي أثنائه، أو هي جملة معايير وتقنيات يجب الالتزام بها وذلك لتوفير الجهد والوقت.

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 117.
[2] المرجع نفسه، ص 117.

ج- المنهجية كالمنهج العلمي من حيث الوصف لأنها تبين كيف يقوم الباحث ببحثه، إلا أنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب إتباعها.

د- هي جملة قواعد ثابتة.

هـ- المنهجية الغرض منها التعليم الباحث وتنمية الروح العلمية فيه، وتسهيل مهمته في البحث وتمكينه من توفير الوقت والجهد.

و- تنمي الروح العلمية في الباحث وتسهل عليه مهمة البحث.[1]

ز- موضوعها البحث الباحث واختيار الأستاذ... و إخراج البحث في شكله النهائي.

المطلب الثالث: أسس اختيار المنهج وأهمية تعدده في البحث القانوني:

رغم اختلاف مناهج البحث في العلوم تبعا لاختلاف ميادينها، فإن هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، ويثير الباحثون والمتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية، إلا أننا نشاطر الرأي الذي ذهب إلى القول بأن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، ولكننا نقوم بهذا التقسيم من أجل دراستها فحسب، وعلينا إذن أن نراعي تلك الوحدة، وأن لا نعد هذا التقسيم تقسيما مطلقا فهي كلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام، قد نسير بها كلها بالنسبة إلى مسألة واحدة في علم واحد.[2]

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 118.

[2] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص14.

الفرع الأول: أسس اختيار المنهج

يعتمد الاختيار الصحيح للمنهج على الأسس التالية:

- القدرة على الاستفادة من منهج معين في الدراسة بالوصول إلى حل المشكلة البحثية بدقة، فيساعد الباحث على الوصول إلى نتائج سليمة وحقيقية، وبذلك فالمنهج ليس هدف في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق الغرض من البحث.
- على الباحث فهم الطريقة التي اختارها لحل المشكلة البحثية، وتحديد الخطوات التي سيقوم بها للتقدم نحو الحل، لكن ذلك لا يعن الالتزام الصارم بطريقة البحث، حيث يمكن للباحث إحداث التغييرات اللازمة على المنهج المتبع تبعا لما يكتشفه من أدلة خلال التقدم في الدراسة.
- تتحكم طبيعة المشكلة البحثية ونوع البيانات والمعلومات التي تتضمنها في سلامة اختيار المنهج المتبع، ولذلك فإن المنهج العلمي لا يصلح فقط في العلوم الطبيعية، بل يصلح كذلك في العلوم الإنسانية ومنها العلوم القانونية، وهذا خاصة إذا استطاع الباحث استبعاد العوامل الذاتية في بحثه وركز على العوامل الموضوعية فيه. [1]

الفرع الثاني: تعدد المناهج في البحث القانوني

وتتميز البحوث القانونية بتعدد المناهج، حيث يمكن دراسة الموضوع الواحد بإتباع أكثر من منهج، وذلك للأسباب التالية:

- تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها: وهذا يحتم استخدام أكثر من منهج في دراستها في إطار التكامل المنهجي.

[1] داهل وافية، المرجع السابق، ص ص9-10.

- ارتباط العلوم القانونية بغيرها من العلوم، فارتباط القانون الكبير بالتاريخ مثلا يستوجب استخدام المنهج التاريخي.[1]

المطلب الرابع: تكوين مناهج البحث العلمي وأهداف دراستها:

إن المنهج بالمعنى العام الواسع الذي يستخدمه الباحث أو الدارس الحقوقي، لا يختلف في الجوهر عن المنهج المستخدم في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، إن اختلاف الآراء وتعددها، وتعارضها إنما ترجع في الأساس إلى اختلاف في المنهج المتبع.

الفرع الأول: تكوين مناهج البحث العلمي

كيف تتكون المناهج العلمية؟ هل يجب وضعها من طرف فلاسفة وعلماء مسبقا، وما على الباحثين سوى تطبيقها؟ أم أنها توضع بصفة أصلية من طرف العلماء المتخصصون في مختلف العلوم، فيختص كل عالم في وضع ما يلائمه من مناهج ؟ هذا الإشكال أثاره كلود (برنار) في كتابه المدخل لدراسة الطب التجريبي)، وظهرت ثلاث آراء للإجابة عليه:

الرأي الأول: يقول بأن المناهج يجب أن تكون مصاغة من طرف فلاسفة وعلماء مناهج ولا يستطيع الباحث أو العالم المتخصص أن يضعها، لأن هذه العملية تخرج عن اختصاصه فهي عملية فلسفية بالدرجة الأولى، لأن الأمر يحتاج إلى الكشف عن الروابط والعلاقات ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني ووحدة المنهج، ولأن العالم المتخصص يوجد في جو مغلق داخل معمله أو في تخصصه فلا يستطيع الوصول إلى هاته الروابط ما بين بالكشف عن مختلف العلوم، أما الفيلسوف أو عالم المناهج فهو يختص الروابط، ذلك لأن المنهج لكي

[1] داهل وافية، المرجع السابق، ص 10.

يوصف بأنه منهج علمي يجب أن يتصف بالتجريد والتعميم أي يحكم كل العلوم، والعالم المتخصص وإن استطاع أن يضع منهجا معينا فلا يعدوا أن يكون هذا المنهج مجرد طريقة لإنجاز بحث واحد في تخصص معين، إذ لا يتصف المنهج في هذه الحالة بالتجريد والتعميم وبالتالي فلا يمكن أن يكون علما.[1]

الرأي الثاني: وهو رأي كلود برنار : إذ يرى في المناهج أنها وليدة المعمل وأنها مجرد أدوات بحث يضعها العلماء المتخصصون كل في ميدانه، ذلك لأن العالم المتخصص هو أدرى بتخصصه وما يتطلبه من مناهج بحث، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص وما يتطلبه من وسائل وأدوات منهجية.

الرأي الثالث: وهو رأي عبد الرحمن بدوي: إذ يزاوج مابين الرأي الأول والثاني، ويرى ضرورة تكامل جهود العالم المتخصص والفيلسوف أو عالم المناهج، فالعالم المتخصص لا يستطيع الكشف عن الروابط ما بين مختلف العلوم على أساس وحدة العقل الإنساني، ولهذا فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج، ودور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه، فيكون لكل منهما دور في تكوين علم المناهج.[2]

الفرع الثاني: أهداف دراسة مناهج البحث العلمي

تنبع أهمية المعرفة بمناهج البحث العلمي، ودراسة مناهج البحث العلمي ضرورة لتحقيق الأهداف التالية:

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

- تعميق معرفة الطالب الباحث الجامعي بخطوات البحث العلمي وتعريفه بمفهوم البحث والطريقة العلمية في إعداده.
- إكساب الطالب الباحث الكفاية في تحديد افتراضات ومشكلات البحث وتعريفه الباحث بتصنيفات البحوث من حيث أهدافها ومناهجها.
- تعريف الطالب الباحث بمفهوم أدوات البحث ودورها في جمع البيانات والشروط التي يجب توفرها فيها من حيث صدقها وثباتها، وكذلك المعرفة بأساليب الملاحظة والقياس الرئيسية.[1]
- تعريف الطالب الباحث بطرق المعاينة وأساليب الإحصاء الوصفي والاستدلال، وتعميق معرفته في استطلاع الموضوع والدراسات السابقة.
- إثراء معلومات الطالب الباحث في مواضيع معينة كالمناهج ونظريات المعرفة، وتعويده على الاعتماد على النفس في دراسة المشكلات وإصدار أحكام بشأنها.
- تعويد الطالب الباحث على إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث، وتعويده على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينها، وكذلك فهم واستيعاب الموضوعات المتصلة بالأسس العامة لفلسفة العلم، والمدارس الفكرية المختلفة.
- تعويد الطالب الباحث على الوقوف على المسائل المتصلة بمدى صلاحية المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر العلمية، والطرق والوسائل المستخدمة للوصول إلى سمتي العلم الأساسيتين: الموضوعية والتعميم، وتنمية قدراته في مجال البحث العلمي، وتنمية قدرته علي إدراك وفهم واستيعاب المعايير التي يستند إليها في: اختيار موضوع البحث، واختيار المنهج

[1] قاسم مطر الخالدي، المرجع السابق، ص 3.

أو المناهج المناسبة لتناول موضوع البحث، واختيار طرق جمع البيانات والمعلومات، واختيار أساليب تحليل البيانات والمعلومات وصولا إلى هدف البحث.[1]

- تعزيز مهارات الطالب الباحث في التعامل مع المسائل المتصلة بالنواحي الشكلية لكتابة الأبحاث العلمية، حال توثيق المراجع، والإخراج النهائي للعمل البحثي، وتعزيز مهارات الطالب الباحث الفردية، وكذا مهارات العمل الجماعي، في اكتساب المعرفة.
- تنمية قدرة الطالب الباحث على الاستفادة من المعلومات المتوفرة في المكتبات وعلى شبكة الإنترنت من حيث كيفية الحصول على المعلومة، وكيفية التحقق من صحتها. [2]

[1] قاسم مطر الخالدي، المرجع السابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص ص 3-4.

المبحث الثاني: تصنيفات مناهج البحث العلمي

يوجد العديد من التصنيفات المتبعة لمناهج البحث العلمي، لأن هذه الأخيرة تختلف في متطلباتها وإجراءاتها تبعا لطبيعة البحث وأهدافه والظواهر التي يبحث فيها.[1]

فاختلاف الكتاب المهتمون بأصول البحث العلمي ومناهجه في تصنيف مناهج البحث العلمي يتجلى من خلال إضافة البعض لمناهج وحذف آخرين لمناهج أخرى، أو الاختلاف حول أسماءها.[2]

المنهج هو عبارة عن طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العمل، فالمناهج العلمية جاء عن طريق دراسات متخصصة من طرف علماء المناهج، وهناك قواعد مشتركة بين جميع العلوم تجعلنا نعتبر كل تلك المناهج هي تابعة لمسمى واحد هو المنهج العلمي.

إلا أنه يرى البعض أن المنهج يوضع من طرف الفلاسفة لأنه عملية فلسفية قبل كل شيء، غير أنه هناك من يرى عكس ذلك، بحيث أن المنهج يولد في المعمل الذي هو معبد العلم الحقيقي، فكل عالم في ميدانه هو الذي يضع المنهج.

أما آراء الفلاسفة وتوجيهاتهم لم تساهم في تطور المناهج بل الذي ساهم في ذلك هو جهود المتخصصين.

[1] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص49.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 36.

والحقيقة أن المناهج وإن اختلفت من تخصص إلى آخر فهي تنطلق من منطلقات فلسفية واحدة، ويجب أن يكون هناك تكامل بين الفلاسفة المختصين في المناهج والعلماء.[1]

وتتعدد مناهج البحث العلمي، بتعدد المناهج الفلسفية كالمنهج الميتافزيقي والمنهج الجدلي، والمناهج المنطقية المشتركة مثل منهج الاستنباط والاستقراء والاستدلال، والمنهاج العلمية المشتركة كالمنهج الرياضي والتجريبي.

وفضلا عن ذلك توجد المناهج العلمية الجزئية الخاصة بكل علم، وهي سبل توصل الباحث إلى الحقيقة، بيد أنها تختلف باختلاف العلوم، إذ هناك مناهج تصلح للعلوم الطبيعية وأخرى تصلح للعلوم للإنسانية.

وتحديد أنواع المناهج ليس بالأمر السهل بسبب صعوبة الحصول على أساس دقيق، وواضح للتصنيف يمنع تداخل الأصناف.

وستقتصر دراستنا على المناهج التي يمكن الاستعانة بها في المجال القانوني، حيث يكون للطالب أن يتبع أحد هذه المناهج أو بعضها لإنجاز البحث القانوني. ذلك أن العلوم القانونية بوصفها أحد فروع العلوم الاجتماعية، تخضع من حيث الدراسة المنهجية إلى كل الأسس والركائز المعتمدة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة. ومن بينها استخدام مجموعة من المناهج في البحث الواحد، وهذا ما يسمى بالتعددية المنهجية.[2]

[1] بوصيدة فيصل، محاضرات المنهجية، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، ص ص 16-17.

[2] جودية خليل، المرجع السابق، ص9.

المطلب الأول: تطبيقات المنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي في الدراسات القانونية

لم يتفق علماء المناهج على تصنيف واحد للمناهج حيث تختلف التصنيفات من عالم إلى آخر حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمناهج، فمنهم من يأخذ فقط بالمناهج الأساسية ويعتبر بقية المناهج مناهج فرعية أو أدوات بحث، ومنهم من ولا يفرق بين المناهج الأساسية والمناهج الفرعية ويعتبر بعض أدوات يوسع القائمة البحث العلمي مناهج بحث قائمة بذاتها، كما تختلف تصنيفات المناهج من حيث أنها تقليدية أو حديثة.[1]

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في الدراسات القانونية

إن تجاربنا في المعرفة وبخاصة في مجال العلوم، تعتمد كلها على مجال الاستدلال ومثال ذلك الطبيب لا يستطيع أن يشخص المرض إلا إذا استدل على ذلك بأعراض معينة، كما أن القاضي لا يستطيع أن يكشف الحقائق إلا أن يستدل بقرائن وشهود فالاستدلال إذن يبدأ إذن بقضايا مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء عليها بالتجربة. إذن ما هو الاستدلال؟ ، وما هو هذا المنهج ؟ وما أنواعه؟

1- تعريف المنهج الاستدلالي:

يعرف الاستدلال بأنه: " هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 130.

الحساب."[1] وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس. وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة، دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة.

يقصد بالمنهج الاستدلالي المنهج الذي يقرب الحقيقة بالاستدلال من حيث هو (أي الاستدلال)، عملية عقلية تنقل فيها من قضية إلى قضية أخرى نستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة ويستلزم عادة أن تكون القضايا جديدة بالنسبة للقضايا الأصلية وإلا فقد الاستدلال معناه.[2]

2- مبادئ الاستدلال:

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات، وذلك أن النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانيزم يتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى... وهكذا إلى النهاية.

[1] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 82.

[2] صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، ص 101.

والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى "النظريات" ولذا كان الاستدلال في صورة نظام متكون من ميكانيزم: المبادئ والنظريات.

ومبادئ الاستدلال هي: مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلالي معين. وقد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات، المصادرات، التعريفات.[1]

أ – البديهية: قضية بينة بذاتها فلا يمكن البرهنة فهي عامة وتستند إلى مبدأ الهوية، البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان. وتتميز بثلاثة خصائص:

- أنها بينة نفسية: حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.
- أنها أولية منطقية: أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.
- أنها قاعدة صورية عامة: أو قضية مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقول على السواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

ب – المصادر أو مسلمة (أو موضوعية): قضية تركيبية يصنعها العقل ويسلم بها دون برهان لحاجته بها في البرهنة وهي إنشاء عقلي ولكل علم مصادرته فهي خاصة وصريحة.

المصادرات أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض.

وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة وغير المتناقضة.

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 103.

وتوجد المصادرات في الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: أن الإنسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع، والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل إنسان يطلب السعادة.[1]

ج . التعريف: هو مجموعة صفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميز عنها ما عداه والشرط الأساسي لكل تعريف هو أن ما صدر القول الشيء المعرف واحدا ومميزا ولصحة التعريف شروط لابد من التقيد بها:

1 – يجب أن يعتبر عن ماهية الشيء عن جنسه، وفصله النوعي.

2–أن يكون جامعا مانعا.

3–ألا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أن يتجنب السلبي (إلا للضرورة).

4–الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به (تجنب ذكر اسم المعرف في التعريف)

5–تجنب استعمال الألفاظ عربية غير مفهومة وتعريف إما أسم أو تعريف شيء. [2]

ويتركب التعريف من شيئين هما:

المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أي تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا نهائيا وكليا، لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره.

[1] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 91.

[2] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 101.

وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا، كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية، حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرج في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، حيث تضيف إليه التجارب الميدانية عناصر وخواص جديدة ومتحركة ومتغيرة.[1]

وهذه مبادئ الاستدلال الثلاثة، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على الخصوص، أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة في ما بينها، ومتعاونة ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

3- أدوات المنهج الاستدلالي:

-القياس: وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها، أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها. فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر، عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة، لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة، فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.

-التجريب العقلي: وهو قيام الإنسان في داخل عقله بمناقشة الفروض والتحقيقات، ولقد يكون حاليا أو علميا في تجارب العقل العلمي يناقش الإنسان العلمي فقط الأوضاع، والفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلتزم.[2]

والتجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي هو في معناه الواسع والعام: قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 141.

[2] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 102

بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية، ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة, لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.[1]

– **التركيب**: وهو عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة (معلومة) ومعرفة مدى صحتها. [2]

4– أنواع الاستدلال:

– **الاستنتاجي**: وهو لزوم النتيجة عند المقدمات وهو إما صوري أو رياضي.

– **الاستقرائي**: وهو معرفة الشيء الكلي بجميع أشخاصه وسمي كذلك بالاستقراء التام.

أما في عصرنا فإن الاستقراء هو المحاكمة التي تنطلق بواسطتها من وقائع لاحظناها إلى القانون العام يشمل جميع الوقائع المشاهدة وهو انطلاق من الواقع إلى القانون، أي من الجزيئات إلى كلياتها المعقولة، وهو قائم على الاعتقاد بأن للطبيعة سننا بسيطة لا تختلف أبدا، اعتقادا قوته متناسبة طردا مع مرات تصديق الحوادث له.

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 146.
[2] المرجع نفسه، ص 102.

والاستقراء إما تام أو ناقص، وبناء العلم المعاصر يعتمد على الاستقراء الناقص، أي الذي يدرس بعض الماصدق ليخلص قانون كلي. [1]

5- تطبيق المنهج الاستدلالي: (معايير تطبيق المنهج الاستدلالي):

ويتميز المنهج الاستدلالي عن بقية المناهج بحيث أنه يعتبر منهجا عقليا صوريا ثابتا وصارما يقوم على أساس ثابت وأخلاقية الأشياء والحقائق والظواهر، لأن المنطق علم يبحث في صورة الفكر وأداة التميز في الصواب والفكر انطلاقا من القضايا أو مبادئ أولوية تستخدم فيها بالضرورة دون اللجوء إلى تجربة العلمية الميدانية ذلكم هو المنهج الاستدلالي وتلك معايير استخدامه وبتالي فالمنهج الاستدلالي يصلح للتطبيق حيث ما كان المجال مناسبا بخصائصه سالفة الذكر. [2]

6- مجال تطبيق المنهج الاستدلالي:

إن تحليل العقل القانوني والأبحاث القانونية يزيدنا مجالات واسعة تتصف بنظرية والفكرية وتطبيق المنهج الاستدلالي فيها.

فحينما كان التدخل والفلسفة القانونية والنظرة السائدة للقانون نظرة ثابتة وجامدة عقلانية بحثه، ولقد طبق المنهج الاستدلالي في المجال القانوني في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وللمنهج الاستدلالي أهمية كبيرة في العمل القانوني في تدقيق (كلام الشهود والوثائق) لمعرفة مدى صحتها وتحديد الأفعال وتكييف القضايا القانونية، إلا أن المنهج الاستدلالي لم يعد كافيا، مما لم تعد تتفق خصائصه مع خصائص هذا المنهج فهو لا يصلح لدراسة الواقع الميداني ولا لبحث تجريبي لأنه اتضحت لجميع جوانب القصور الاستدلالي مما يجعل العلوم

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 141.

[2] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 112

القانونية بحاجة إلى مناهج أخرى لتطبيق في مجالات التي لا يمكن التطبيق ودلك هو حال العيوب الأخرى.[1]

الفرع الثاني: المنهج التاريخي وتطبيقاته في الدراسات القانونية:

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء.[2]

ولقد ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ –والمنهج التاريخي– أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.[3]

إن الصلة بين التاريخ كعلم وبين المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي صلة وثقة في التاريخ علما يبحث في الإنسان ومجتمعاته والجوانب البشرية التي مضت وانقضت فهو بمثابة سيرة عامة للإنسانية في مظاهرها المختلفة، والمنهج التاريخي يصف ويسجل ما مضى من أحداث ويحللها ويفسرها على أساس عملية صارمة بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر وتنبؤ بالمستقبل.

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 145.

[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 106.

[3] المرجع نفسه.

1-تعريف المنهج التاريخي:

يقصد بالمنهج التاريخي أو ما يطلق عليه بالمنهج التوثيقي، الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة الموضوع مستندا على الحقائق الماضية، معتمدا على التحليل والتفسير.[1]

والمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي على أساس الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق العلمية.[2]

ومما سبق بيانه من تعريف المنهج التاريخ يتضح لنا الآتي:

- يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظواهر حدثت في الماضي، حيث يتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.
- المنهج التاريخي مستمد من دراسة التاريخ، حيث يعمل الباحث على دراسة الماضي وفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل.
- يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.

[1] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص ص 27-28.

[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص50.

- يساعد المنهج التاريخي في إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.[1]

فالمنهج التاريخي هو الذي يستخدمه الإنسان في التعرف على الماضي، ويستخدمه الباحثون في المجال العلمي إذا ما أرادوا تعقب حدث بعينه أو ظاهرة للتعرف على مدى تطورها عبر العصور، وتحديد عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال، فالأحداث التاريخية لا يمكن إعادتها مرة أخرى لأنها حدثت في الماضي ولا يمكننا أن ندير عجلة الزمن إلى الوراء، ولكن يستطيع الباحث التاريخي أن يسترجع ما كانت عليه ظاهرة ما في زمان معين عن طريق مخلفات وآثار لتلك الظاهرة.[2]

فالباحث المستخدم للمنهج التاريخي، يمكن له تطبيق خصائص البحث العلمي، في دراسته كالدقة والموضوعية، وفي جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى معرفة العلاقة بين الظواهر والأحداث التاريخية، بتحديد العلاقات السببية فيما بينها ومن ثم استخلاص القوانين، وبالتالي تعميمها والاستفادة منها.

إن المصدر الأساسي للبيانات والمعلومات، هو السجلات التاريخية وأحيانا الأفراد، وإن هؤلاء لا يملكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة لفترة طويلة دون تحيز أو مبالغة في وصف الظواهر والأحداث كما وقعت.[3]

ويمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.[4]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص37.
[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص ص49-50.
[3] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص56.
[4] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 108.

ومن أهم مميزات المنهج التاريخي ما يلي:

- يعتبر منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي، يبدأ بتحديد المشكلة مرورا بوضع الفروض الملائمة وجمع البيانات والمعلومات وإخضاع الفروض للاختبار ومن ثم الوصول إلى النتائج المنشودة.
- إن الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصا إذا ما تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.
- لا يعتبر الرجوع إلى الوثائق والسجلات والتقارير السابقة والآثار والمقابلات مع الأشخاص الذين عايشوا الأحداث نقطة ضعف في البحث التاريخي، وذلك إذا استخدم الباحث المنطق والتحليل والتمحيص للبيانات والمعلومات المستخدمة.[1]

ونجد أيضا من خصائص المنهج التاريخي:

- يعتمد على ملاحظات البحث وملاحظات الأخيرين.
- لا يقف عن مجرد الوصف بل يحلل ويفسر
- عامل الزمن حيث تتم دراسة الظاهرة في حقبة زمنية محددة.
- أكثر شمولا وعمقا لأنه دراسة للماضي والحاضر.

ومن أهداف تطبيق المنهج التاريخي:

- التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية.
- الكشف عن أسباب الحادثة عن طريق ارتباطها بما عاصرها من حوادث.
- الكشف عن مضى الحادثة.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص39-40.

وتتجسد أهمية المنهج التاريخي:[1]

- المنهج التاريخي هام جدا للاعتبارات التالية:
- اتساع مجالات استخدامه فهو لا يقتصر على التاريخ وإنما يستخدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. مدام المطلوب التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت أو تطورت عبر الماضي وحتى وصلت إلى حاضر.
- يستخدم للتعرف على أدبيات البحث السابقة.
- يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.
- ينتج هذا معرفة تطور المشكلات وحلولها سابقا وايجابيات والسلبيات هده الحلول.
- يقدم الذاكرة الجماعية.

2-مصادر المنهج التاريخي:

والتي تنقسم إلى نوعين: مصادر أصلية (أولية) ومصادر ثانوية

- المصادر الأصلية: وهي المصادر المعاصرة للحدث أو الظاهرة وتشمل الوثائق التاريخية الأصلية أو الأولية، إلى جانبها الآثار التاريخية. فالوثائق هي سجلات الأحداث أو الوقائع الماضية وتشمل عدة أنواع كالسجلات الشرعية الصادرة عن المحاكم والقوانين والتشريعات، ومحاضر الاجتماعات والتقارير الإدارية، وقد تكون الوثيقة مكتوبة أو مصورة أو شفوية، أما الآثار فهي بقايا حضارات ماضية أو أحداث ماضية (مباني، طرق، جسور).[2]
- المصادر الثانوية: هي التي يتم اللجوء إليها عند تعذر توفر المصادر الأصلية أو الأولية، وقد تكون المصادر الثانوية المشتقة أو المنقولة والمقتبسة من الأصل التاريخي من الدرجة الأولى

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 125

[2] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص44.

أو الثانية أو الثالثة بحسب درجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي، وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين العدد أو الوثيقة الأصلية.[1]

تستعين معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية بالمنهج التاريخي، إلا أنه هناك جملة من الاعتبارات المنهجية التي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر والتي تتمثل في التالي:

- عند دراسة ظاهرة معينة بمجرد رجوع الباحث إلى الوثائق الرسمية كالمخطوطات والسجلات القديمة وإثبات أصالتها وصحتها ومحاولة مقارنة النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنصوص الواردة في المراجع الأخرى، وكذا محاولة الباحث التحقق من أمانة مؤلف النص من أجل تحليل الظاهرة المراد دراستها وتفسيرها هنا يصبح الباحث أمام تطبيق المنهج التاريخي.[2]
- هناك بعض الظواهر الأخرى عند دراستها في العلوم الأخرى المنضوية تحت العلوم الاجتماعية، لا تستدعي درجة من التحليل الخارجي للوثائق (التأكد من صدق الوثيقة بطرق مختلفة كالمقارنة بين عدة نصوص، أو دراسة صاحب الوثيقة) ولا تحليل داخلي للوثائق والمصادر (التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة، الدوافع التي أثرت في المؤلف عند كتابته للوثيقة) بل تقتصر عند دراستها على وصف وسرد الأحداث الماضية

[1] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص44.

[2] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، الإشراف العام: عمار بحوش، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص123.

بطريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، فهنا يكون الباحث قد استعمل منهجا آخر وهو المنهج الاسترادادي.[1]

ومصادر معلومات المنهج التاريخي:

- هناك مجموعة من المصادر التي يعتمد عليها المنهج التاريخي في الحصول على معلومات لعل أهمها ما يلي:
- **1 – الرواية الشفوية المباشرة:** وهي أقوال الأشخاص الموثوقة بهم وللذين شاهدوا الحوادث الماضية بأنفسهم وسمعوا عنها مباشرة وكتاباتهم فقد يستعين الباحث بأشخاص لم يروا الحادث بأنفسهم ولكنهم سمعة عنها.
- **2 – الوثائق المكتوبة (المخطوطات) (مطبوعة):** وتشمل وثائق:
- أ –أرشيف المنظمات مختلفة في مجتمع كسجلات.....الجمعيات، ونقابات والأحزاب السياسية.
- ب – المدونات الإعلامية كالنشرات والصحف والإذاعة.
- ج – التقارير السرية.
- د – وثائق الأرشيفات أي المحفوظات الوطنية الحكومية.
- هـ – المؤلفات الأدبية والجغرافية والعلمية والتاريخية.
- و – الوثائق الأخرى المحسوسة الآثار والنقود وغيرها من الوثائق التاريخية والمادية كالرسوم والتحف والمعدات.[2]

[1] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص 123.

[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 126.

3-خطوات المنهج التاريخي:

يستلزم بحث المنهج التاريخي إتباع مجموعة من الخطوات والمراحل، تبدأ باختيار مشكلة البحث التي هي خطوة تشكل نقطة التقاء مشتركة بين جميع مناهج البحث العلمي، ويلي ذلك جمع المعلومات اللازمة من مصادرها الأصلية إن أمكن، والثانوية إن تعذر جمعها من الأولى، وتخضع هذه المصادر لعملية نقد وهو على نوعين داخلي وخارجي، وتسمى هذه العملية مجتمعة بعملية التحليل التاريخي، ثم تليها عملية التركيب وهي استخلاص التعميمات أو القوانين، والتي تكون الهدف الرئيسي عند كتابة تقرير البحث.[1]

- تحديد المشكلة التاريخية: وهي المشكلة التي يعالجها البحث التي يجب أن تكون ذات قيمة علمية،[2] أي تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية التي يقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات.[3]

ذلك أن اختيار أحد المشكلات التاريخية لدراستها ليس بالأمر السهل بل ومن أهم الأمور وأصعبها، والتوفيق في هذه المرحلة يعتبر من المفاتيح المهمة والأساسية في البحث، ولهذا ينبغي الحذر من اختيار مشكلة البحث التاريخي التي تفتقر إلى بيانات غير موجودة أو غير متاحة، وفي هذه الحالة مشكلة البحث يصعب دراستها بصورة متكاملة ويصعب اختبار الفروض، وبالتالي عدم القدرة على التوصل إلى نتائج دقيقة.[4]

[1] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص46.
[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 172.
[3] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 108.
[4] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص ص49-50.

فعلى الباحث أن يراعي عند اختيار المشكلة موضع الدراسة وامتدادها التاريخي، بحيث يكون لها صفة الاستمرار والدوام النسبي بما يمكن من تعقب الظاهرة والتعرف على مراحل تطورها، وعادة ما يستقي الباحث مشكلة الدراسة من ميدان تخصصه من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة.[1]

- جمع البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية: بعد عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها. ونظرا لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم "منهج الوثائق"[2]
- نقد المادة التاريخية: بعد جمع المادة التاريخية من مصادرها الأولية والثانوية، يتطلب من الباحث دراسة هذه المعلومات دراسة فاحصة ويحلل محتواها ويتأكد منها، بعد ذلك يبدأ بعملية نقد هذه المعلومات وتقويمها للتأكد من صحتها ودرجة موثوقية محتواها ومصادرها، وتزداد الحاجة إلى نقد المادة العلمية في حالة حدوثها في فترة زمنية بعيدة وبين تسجيلها، ولهذا يحتاج الباحث التاريخي إلى حس ووعي وذكاء وقدرة على فهم السلوك في تحليل الحقائق التاريخية، وأن يتميز بالصبر وسعة البال ولكي يعطي المؤرخ للإنسانية وصفا دقيقا وصادقا للأحداث الماضية يجب أن تخضع المادة التي جمعت لنقد داخلي وخارجي صارم.[3]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 42.

[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 109.

[3] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص53.

فالنقد الخارجي يهدف إلى التأكد من مدى صدق وأصالة مصدر البيانات والمعلومات أيا كان نوعه ومصدره، ويركز على تحقيق شخصية المؤلف والكاتب، وزمن الوثيقة ومكان مصدرها.

أما النقد الداخلي فهو يركز على التأكد من صحة محتوى المادة العلمية التي تحويها الوثيقة، إن عملية النقد سواء كانت خارجية أم داخلية، ليست عملية عشوائية بل لها أصول وقواعد علمية نحدد منها[1] على سبيل المثال:

- ✓ اعتماد أكثر من مصدر للحصول على البيانات والمعلومات، للتأكد من مدى صدقها ومطابقتها.
- ✓ عدم إهمال أي بيانات أو معلومات، وإنما إعطاؤها القدر اللازم من الدراسة والنقد.
- ✓ مدى الموضوعية في صياغة البيانات والمعلومات المدونة في المصدر، بالإضافة إلى الشمولية.[2]

- عملية التركيب والتفسير: أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، فبعد القيام بعمليتي الجمع والنقد، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية، المبعثرة والمتفرقة. فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية (التركيب والتفسير التاريخي للوقائع)، وهي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبناءها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية.[3]

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 173.

[2] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص58.

[3] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 113-114.

وتتطلب الفروض في البحوث التاريخية مهارة فائقة وخيال واسع من قبل الباحث، لأنه يدرس ظاهرة وقعت في الماضي.[1]

والفرض في البحث التاريخي يبدأ من تصور ذهني عام ينطلق منه الباحث، فيعمل على تجميع البيانات الممكنة، التي يحتمل أن تزيد ذلك التصور جلاء ووضوحا وبوضع هذه الفروض تجعل الباحث يركز على ما يجب إتباعه لانجاز البحث والتوجه نحو المصادر التي يمكن أن تحتوي على معلومات تؤيد هذه الفروض أو ترفضها.[2]

وتقوم مرحلة التركيب على الخطوات التالية:

- ✓ تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة.
- ✓ تصنيف الحقائق الجزئية إلى فئات حسب التسلسل المنطقي للأحداث.
- ✓ ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق، وتتم عملية الملء إما بمحاكمة تركيبية سلبية وهي إسقاط الحادث الذي لم يرد في الوثائق أو بمحاكمة تركيبية إيجابية وهي استنتاج حوادث لم تذكر ولكنها وقعت.[3]
- ✓ ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية، وسببية قائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة.[4]

وبعد أن يتم الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقييمها والتوصل إلى إثبات

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 44.
[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص55.
[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 174.
[4] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 114.

صدق الفروض بعد إجراء التعديلات الضرورية عليها يخلص الباحث إلى النتائج ثم يقوم بكتابة التقرير النهائي ملتزما بمواصفات البحث العلمي.[1]

4-عيوب ومزايا المنهج التاريخي:

تتمثل مزايا المنهج التاريخي: بالرغم ما تعرض له المنهج التاريخي من انتقادات إلا أنه هناك من أسند بهذا المنهج لاعتبارات:

1- يعتمد المنهج العلمي في البحث، فالباحث يتيح خطوات الأسلوب العلمي وهي الشعور بالمشكلة وتحديدها صياغة الفروض ومراجعة الكتابات السابقة وتحليل النتائج تفسريها وتعميمها.

2- اعتماد الباحث على المصادر الأولوية والثانوية للجمع بين البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف البحث إذا تم القيام بالنقد الداخلي والخارجي لهذه المصادر.

يعتقد بعض الباحثين أن الدراسات التاريخية التي تستخدم المنهج التاريخي في البحث ليست دراسات علمية، وذلك لعدم خضوعها للتجريب وعدم القدرة على ضبط العوامل المؤثرة أو تثبيتها وعزلها، بينما يرى باحثون آخرون أن إخضاع المادة التاريخية للنقد الداخلي والخارجي يوفر قدرا من الدقة والموضوعية برقى بالمنهج التاريخي إلى المستوى العلمي.[2]

ومن أبرز عيوب المنهج التاريخي ما يأتي:

- لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع ظواهر حدثت في الماضي وانتهت، فهو يعتمد على الطريقة التقليدية في جمع البيانات (السماع عن الآخرين والنقل عنهم أو الاعتماد على الوثائق التي كتبها الآخرين).

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص 44-45.

[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص55.

- لا يعتمد على المعرفة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس أو الأفراد، وإن كانوا لا يملكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة.[1]
- المادة التاريخية أكثر تعقيدا من حيث المعلومات والمعارف في مجالات الحياة الأخرى، وبذلك يصعب على الباحث وضع فروض معينة واختبارها، لأن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد الحوادث التاريخية ليست علاقة بسيطة، فالأسباب متشابكة ويصعب رد النتيجة إلى إحداها.
- صعوبة الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم في الأبحاث التاريخية، وذلك لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمانية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة.
- صعوبة السيطرة على الظواهر التاريخية كما هو حال ضبط المتغيرات في البحوث الأخرى، لأن الحوادث التاريخية حدثت في زمن مضى ولا يمكن تكرار حدوثها وضبط العوامل المؤثرة فيها.
- تعتبر الموضوعية في البحوث التاريخية أمرا مشكوكا فيه لاعتماد الباحثين في بعض الأحيان على شهادات أفراد يشك في نزاهتهم.[2]

5-تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص 38-39.
[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص ص55-56.

متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها، فضلا عن أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.[1]

ويضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل. فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.[2]

والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية مثلا، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة من فترات التاريخ.[3]

فالباحث في مجال القانون يحتاج الوقوف على التطور التاريخي لموضوع البحث ومشكلته، لاسيما في تلك الموضوعات التي لها بعدا تاريخيا واضحا كالرجوع إلى الأدبيات القانونية اليونانية أو الرومانية، أو تلك التي ظهرت في القرون الوسطى وما تلاها. كما أن القاضي والمحامي يلجأ إلى دراسة السوابق القضائية للمتهم وتاريخه الشخصي وأثر ذلك في القضية محل الاتهام.[4]

فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ تتطلب تطبيق خطوات المنهج التاريخي، الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية

[1] يوسف شباط، المرجع السابق، ص52.
[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 115.
[3] يوسف شباط، المرجع السابق، ص52.
[4] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص 28.

في مختلف الحضارات وفائدة ذلك هو تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تطوره أو تغيره، لنستطيع فيما بعد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا ورسم معالمه مستقبلا.[1]

وقد يكون المنهج التاريخي تحليليا،لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم وتعداد خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها.[2]

فالباحث في تاريخ العقاب سيجد أن لهذا الموضوع جذور تاريخية لا غنى له عنها، تبدأ من الفلسفات الأخلاقية عند اليونان والرومان، ومن ثم انتهاكات القرون الوسطى وما تلاها مما سمي بعصر التنوير، حينما دخل العقاب مرحلة جديدة امتزج فيها بفلسفة الردع والاصطلاح وصولا إلى أحدث المدارس العقابية الفكرية المعاصرة.

كما يستخدم المنهج التاريخي بوضوح في مجال علم الإجرام من خلال استخلاص الدوافع التي أدت بالمجرمين إلى ولوج ميدان الجريمة والإجرام، من خلال دراسة تاريخ حياته وحاضره وظروفه الشخصية والموضوعية.[3]

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 174.

[2] يوسف شباط، المرجع السابق، ص53.

[3] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الوصفي والتجريبي في الدراسات القانونية

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير، الباحث بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل الإحصاء مثلا لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، ويستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي، وأيضا في المنهج التاريخي يستعمل الباحث الإحصاء والمقارنة وغيرهما من الوسائل، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية .وهناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة و نحن سنوفق بين الرأيين ونعتبر هذه المناهج مناهج فرعية ليست مستقلة وليست مجرد أدوات بحث، وهي فرعيـة لأنها تتفرع عن إحدى المناهج الأساسية.[1]

الفرع الأول: المنهج الوصفي وتطبيقاته في الدراسات القانونية

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.[2]

يحدد البحث بأنه وصفي بناء على الموضوع الذي يدور حوله، والهدف الذي يتوقع من تحليله وإجرائه. ويعد المنهج الوصفي من أبسط المناهج في العلوم الاجتماعية وأكثرها استعمالاً في العديد من المشاكل الاجتماعية خصوصاً في دول العالم الثالث (النامية)، وهو بذلك يمثل طريقة مثلى للبحث عن الحقيقة ذات الصلة بالحاضر وبالتعميمات المجردة من خلال دراسة الفئات

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 175.

[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 100.

المختلفة في المواقف الجارية. وينطوي المنهج الوصفي على جمع البيانات والتوصل إلى المعلومات للموقف المدروس وتفسيرها من خلال الدراسة المستفيضة والمفصلة لموضوع البحث من خلال الارتباطات السببية، وعلى الرغم من تعدد أهداف البحوث الوصفية، إلا أنها تتفق فيما بينها علي ما تستلزمه من شروط ومتطلبات وعلى حاجتها إلي تصميم محدد لإجرائها، أو مجموعة أساليب لازمة تتراوح بين طريقة في البحث ومنهج في النشاط العلمي، وأداة لجمع البيانات، وعينة مختارة للدراسة وإجراء لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ثم تفسيرها.[1]

ويعد المنهج الوصفي الأكثر انتشارا في مجال البحث العلمي، فهو يركز على كل ما هو كائن الآن في الحياة الإنسان والمجتمع ويمثل هذا الأخير عملية استقصاء تنصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد كشف وتشخيص جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبين الظواهر الأخرى.

يلجأ الكثير من الباحثين لاستخدام المنهج الوصفي في دراسة الكثير من حالات الحاضر، وعندما يكون على علم بأبعادها، فهو يهتم بجمع أوصاف دقيقة علمية للظاهرة المقصودة، ووصف للوضع الراهن وتفسيره، كما يستخدم المنهج الوصفي في التعرف على الآراء والمعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، ويستخدم الباحث الوصف من أجل التحقق وفهم أفضل للظاهرة موضوع البحث، وهو لا يقتصر على جمع البيانات وتدوينها إنما يمتد إلى ما أبعد من ذلك لأنه يتضمن تفسيرا كذلك، ومعرفة العلاقات التي توجد بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر المشابهة، ومقارنتها بما يجب أن يكون للتعرف على سبب حدوث المشكلة وطريقة حلها ووضع التنبؤات المستقبلية للأحداث.[2]

[1] عصام عبد الوهاب بوب، مدخل مناهج البحث العلمي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2007، ص ص 140-141

[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص 56.

1-تعريف المنهج الوصفي

يقصد بالمنهج الوصفي تصوير ووصف الوضع الراهن وتحديد العلاقات بين الظواهر والاتجاهات، بحيث يعطي البحث صورة للواقع الحياتي والمؤشرات وبناء تنبؤات المستقبل، ولا يعني ذلك أن يكون البحث الوصفي مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان بل أنه يتضمن التقصي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر، ويسمى هذا المنهج أيضا بالمنهج غير التطبيقي، ويكون موضوعه وصف وتفسير ما هو كائن من الأحداث والظواهر التي يعمل الباحث عليها في البحث، أي وصف مشكلة البحث وتحليلها وملاحظة تطورها وصولا إلى إيجاد الحلول المناسبة لحلها.[1]

فالمنهج الوصفي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث كما هي من حيث خصائصها وأشكالها، والعوامل المؤثرة في ذلك فهو يدرس حاضر الظواهر والأحداث عن طريق توصيفها مع جميع الجوانب والأبعاد، ويهدف لاستخلاص الحلول وتحديد الأسباب والعلاقات، التي أدت إلى هذه الظواهر والأحداث وكذلك تحديد العلاقات مع بعضها والعوامل الخارجية المؤثرة بها، للاستعادة منها في التنبؤ بمستقبل هذه الأحداث والظواهر.[2]

ومما سبق تتجلى خصائص المنهج الوصفي كما يلي:

- أنه يبحث العلاقة بين أشياء مختلفة في طبيعتها لم تسبق دراستها، فيخير الباحث منها ما له صلة بدراسته لتحليل العلاقة بينها.
- أنه يتضمن مقترحات وحلولا مع اختبار صحتها.

[1] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص ص 30-31.
[2] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص60.

- أنه كثيرا ما يتم في هذا المنهج استخدام الطريقة المنطقية (الاستقرائية، الاستنتاجية) للتوصل إلى قاعدة عامة.
- أنه يهتم بجمع أوصاف دقيقة علمية للظاهرة المدروسة.[1]

يتميز المنهج الوصفي بعدد من الخصائص تتمثل فيما يلي:

—أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالية.

— يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة.

ويرى الباحثون أن البحوث الوصفية تركز على خمسة أسس رئيسية تتمثل في الآتي :

– أنه وسيلة يمكن الاستعانة بمختلف الطرق المستخدمة للحصول على البيانات بشكل دقيق وواضح.

– تهدف البحوث الوصفية أساسا إلي وصف وتحديد كمي بخصائص الظواهر موضوع البحث.

– تعتمد دراسات الوضعية على اختيار عينات المجتمع التي تأخذ منه.

– لابد من استطاع التجريد خلال البحوث الوصفية، حتى يمكن التمييز بين سمات الظاهرة موضوع البحث وخصائصها خاصة وأن الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد ولما كان التعميم مطلب لتقيم دراسات التي تصدر على مختلف الفئات المكونة للظاهرة موضوع البحث فإنه لابد من تصنيف الأشياء أو الظواهر على أساس معيار واحد.

– يساعد في التنبؤ بظاهرة نفسه.[2]

[1] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص 56.

[2] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 31.

2-أهداف المنهج الوصفي واستخداماته:

لقد استخدم المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية بشكل واسع، نظرا لما يتمتع به من مزايا حيث يقوم على رصد ومتابعة الظاهرة أو الحدث بدقة، وبطريقة كمية ونوعية في فترة زمنية معنية أو لعدة فترات زمنية، من أجل التعرف على الظروف التي أدت إلى حدوث ذلك، للوصول إلى النتائج التي تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[1]

إن من أبرز أهداف المنهج الوصفي هو فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل عن طريق توفير البيانات والحقائق التي تتصل بالظاهرة، وكذا توضيح العلاقات بين الظواهر المختلفة، وبين مكونات الظاهرة نفسها لذلك فهو يهدف إلى:

- جمع بيانات وحقائق مفصلة لمشكلة موجودة فعلا في مجتمع معين، لغرض تحديد حجم المشكلة.
- تحديد وتوضيح المشاكل الموجودة فعليا.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- إجراء مقارنات لبعض الظواهر أو المشكلات وتقويمها وإيجاد العلاقات بين تلك الظواهر أو المشكلات.
- تحديد ما ينبغي فعله تجاه هذه الظواهر أو المشكلات من خلال الاستفادة من آراء وخبرات الأفراد ووضع خطط مستقبلية لاتخاذ القرارات المناسبة لمواقف مشابهة.[2]

[1] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص60.

[2] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص ص57-58.

- يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة هي: ما هو الوضع الحالي للظاهرة؟

من أين نبدأ الدراسة؟ ما هي العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟

ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

- لا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها إلى تحليلها الكافي الدقيق المتعمق، بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه الظواهر، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.[1]

ويستخدم المنهج الوصفي في :

- دراسة حاضر الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك، ويشمل في أحيان كثيرة عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.
- دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي استخدم فيها منذ نشأته وظهوره.
- دراسات العلوم الطبيعية لوصف الظواهر الطبيعية المختلفة.
- رصد ومتابعة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.[2]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص ص 48-49.

3-مزايا المنهج الوصفي وعيوبه:

من مزايا المنهج الوصفي ما يلي:

- أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها.
- يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم الإنسانية.[1]
- يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي في الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها، مما يعني نتائج أكثر واقعية.

ومن أبرز عيوب المنهج الوصفي الآتي:

- قد يستند البحث الوصفي إلى معلومات مشوهة ولا تستند إلى الواقع سواء كانت عن قصد من قبل الباحث أو غير قصد.
- هناك احتمال تحيز الباحث لآرائه ومعتقداته، فيأخذ البيانات والمعلومات التي تنسجم مع تصوره ويستبعد التي تتعارض مع رأيه.[2]
- يتم جمع المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق العديد من الأشخاص، حيث كل واحد له أسلوبه الخاص في جمع المعلومات.
- إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة، وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.[3]

[1] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[3] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص 59.

- صعوبة إثبات الفروض في البحوث الوصفية، لأنها تتم عن طريق الملاحظة وجمع البيانات المؤيدة والمعارضة للفروض دون استخدام التجربة في إثبات هذه الفروض، فالباحث في الدراسات الوصفية قد لا يستطيع ملاحظة كل العوامل المحيطة بالظاهرة، مما يعيقه في إثبات الفروض.[1]

4-خطوات البحث باستخدام المنهج الوصفي:

إن خطوات تطبيق المنهج الوصفي في البحث العلمي لا تختلف عن أي منهج علمي آخر،[2] والتي تتمثل في:

- تحديد المشكلة وصياغتها: فلابد على الباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها ويفضل أن يتم صياغتها في شكل سؤال.
- وضع الفروض المحتملة: حيث يقوم الباحث بصياغة فروض الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن سؤال البحث بصورة مؤقتة، ومن ثم يبدأ الباحث بجمع المعلومات عنها إلى أن يتم إثباتها أو دحضها.
- جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة: أين يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات واختيار الأدوات المناسبة لجمعها، والقيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة.[3]
- تحليل البيانات وتفسيرها: عند بدء مرحلة اختبار الفروض ومناقشتها لابد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة، وإلى الدراسات السابقة للتعرف على مدى اتفاق نتائج البحث مع نتائج البحوث السابقة، والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 49.

[2] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص60.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 50.

- كتابة النتائج والاستنتاجات والتوصيات المناسبة: حيث يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها، ويقدم عدد من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون، والجهات المستفيدة من البحث.[1]

5-أساليب المنهج الوصفي:

لتنفيذ البحوث العلمية وفق المنهج الوصفي ثمة مجموعة من أساليب البحث العلمي، التي تستخدم من قبل الباحثين، رغم أنه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول كيفية تصنيفها، نظرا لاختلاف خلفياتهم العلمية والثقافية وخبرتهم العلمية.[2]

- أسلوب المسح (الدراسات المسحية): هو أحد مناهج البحوث الوصفية، التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة والاستمارة، من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث.[3]

ولقد ساهم هذا النوع من البحوث في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، بما قدمه من مناهج وطوره من أدوات لجمع البيانات، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة في وضع الأسس والقواعد المنهجية للبحث العلمي، والتعبير عن الظواهر والموضوعات الاجتماعية تعبيرا كميا، باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية.[4]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 51.
[2] عبد القادر مندو، المرجع السابق، ص60.
[3] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص ص62-63.
[4] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 101.

- دراسة الرأي العام: تهتم هذه الدراسة بموقف الرأي العام أو الجماعات إزاء مشكلة معينة في زمن معين، بحيث تهدف إلى معرفة آراء وأفكار الجماعات وميولهم واتجاهاتهم نحو مشكلة معينة أو مختلف القضايا المطروحة للاستطلاع، وقياس الرأي العام نحو موضوعات مختلفة.[1]

فللرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها. فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية، وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي.[2]

6-تطبيق المنهج الوصفي في الدراسات القانونية:

إن المنهج الوصفي يحدد ويبين معالم النص ومعناه دون زيادة أو نقصان، فهذا المنهج يعكس حقيقة النص كما هي، أي التعليق سلبا أو إيجابيا أي أنه صورة طبق الأصل من النص، ولذلك قد يحتاج الباحث في هذا المنهج إلى استخدام المعاجم اللغوية، للوقوف على تفسير النص تفسيرا أمينا.

[1] العرباوي سحنون، المرجع السابق، ص ص 62-63.

[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 101.

ولا شك أن هذا المنهج لا يكفي وحده في مجال الدراسات القانونية، وإنما لابد من تكملته بمنهج آخر غالبا ما يكون المنهج التحليلي، حتى يمكن التعرف على عيوب ومزايا النص، مما يؤدي إلى إثراء البحث وتطوير القانون.[1]

ولقد استخدم منهج المسح الاجتماعي لأول مرة في العلوم القانونية من طرف **جون هوارد** (1776- 1799) حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين، وبدأ بجمع الحقائق والأرقام مباشرة عن السجن والمسجونين وأحصى السجون، وسجل أعداد وأسماء المسجونين وأماكن وتواريخ سجنهم، وأحصى عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، وقام بحصر شامل لأنواع الأمراض التي أصيبوا بها بسبب سوء التهوية والرعاية الصحية السيئة أثناء وجودهم بالسجن.[2]

وتقدم **جون هوارد** ببحثه هذا إلى المسؤولين في انجلترا، وتمت مناقشته في مجلس العموم البريطاني، حيث صدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة السجون في انجلترا نذكر منها:

- قانون يتضمن الإفراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم.
- فحص السجون فحصا منظما بواسطة القضاة.

هذا بالإضافة إلى عدة قوانين أخرى تهدف إلى إصلاح النظام العقابي في هذا البلد.[3]

[1] يوسف شباط، المرجع السابق، ص 51.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 177-178.

[3] المرجع نفسه، ص 178.

الفرع الثاني: المنهج التجريبي وتطبيقاته في الدراسات القانونية

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية، في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها.

1-تعريف المنهج التجريبي:

للمنهج التجريبي عدة تعريفات أهمها:

يعرف أنه المنهج المستخدم من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس أو باطنه فيها كذلك في حالة الاستبطان لكي يفسر هذه الظواهر خارجة عن العقل، ولتفسيرها نهيأ بالتجربة ونعتمد على الفكر ومبادئ المنطق وحدها. وكذلك هو نوع من المناهج يعتمد على الملاحظة أين تنتج تحت ظروف مضبوطة ومعرفة العلاقة السببية، ويقصد المتميزات الأخرى وبعبارة إدخال المتميز التجريبي إلى الواقع وضبط المتميزات الأخرى، أي يمكن استخدام التجربة في إثبات الفروض عن طريق التجريب.[1]

هناك عدة محاولات لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، منها التي تسعى إلى تعريف المنهج التجريبي بأنه: " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقا، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها. ولتفسيرها نهيب دائما بالتجربة، ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق وحدها."[2]

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 114

[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

كما حاول الباحث أن يحدد معناه من خلال تحديد معنى التجربة أو التجريب، التي هي إحدى مراحل وعناصر المنهج التجريبي ومنها:

" إن التجريب ما هو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل."[1]

ومنها: " التجربة ... هي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة، يقوم بها الباحث لاختبار الفرض للحصول على العلاقات السببية."[2]

فمضمون المنهج التجريبي، يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة، وهو لذلك استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع, وذلك إلى ما لانهاية.

ويختلف المنهج التجريبي عن بقية المناهج العلمية الأخرى، خاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعملي خارجي.

والمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية، بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية.[3]

2-مقومات وعناصر المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة مقومات وعناصر أساسية هي:

- الملاحظة:

[1] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

[3] فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017، ص ص 213-214.

وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، حيث أن الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع.

والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام والواسع: هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعمد.[1]

أما الملاحظة العلمية فهي: المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.[2]

- شروط الملاحظة العلمية:

- يجب أن تكون الملاحظة كاملة، فيجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأشياء المؤثرة في وجود الظاهرة، أو المتصلة بها. وأن إغفال أي عامل من العوامل له صلة بالواقعة أو الظاهرة، يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة، ويؤدي إلى وقوع أخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي.

[1] فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ص 84.
[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

– يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب ألا تتأثر بأشياء وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة. [1]

– يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على العالم الباحث أن يستخدم الذكاء والدقة العلمية، وأن يستعمل وسائل القياس والتسجيل والوزن والملاحظة العلمية التكنولوجية في ملاحظته.

– يجب أن يكون العالم الباحث مؤهلا وقادرا على الملاحظة، أن يكون ذكيا متخصصا، عالما في ميدانه، سليم الحواس، هادئ الطبع سليم الأعصاب، مرتاح النفس قادرا على التركيز والانتباه.[2]

– الفرضيات العلمية:

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي، وهي عنصر تحليل. والفرضية في اللغة تعني التخمين أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

أما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر."[3]

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر الحقائق، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها."

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 158.

[2] المرجع نفسه، ص 159.

[3] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 8.

وتتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل: النظرية، القانون، المفهوم، الإيديولوجية.

– ونستطيع تعريف النظرية بأنها: كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها، ثبتت صحتها عن طريق التدليل العقلي فهي لذلك" نظرية فلسفية "، أو عن طريق التجريب فهي" نظرية علمية ".

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية, في الدرجة وليس في النوع.

الفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي.[1]

والنظرية تفسير وتفسير ثابت ونهائي نسبيا.

وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

– أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير المتحولة بين ظاهرتين أو أكثر.

– أما المفهوم فهو: مجموعة من الرموز والدلالات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني إلى غيره من الناس، ويشترط في المفهوم ربطه بالتعريفات الأخرى المتصلة به، كما يشترط فيه الدقة والوضوح والعمومية.

أو نستطيع القول أنه: التمثل العقلي لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسة المشتركة، فنقول " إنسان" مثلا ونعني به كمفهوم التعبير العام المطلق عن كل حالات أو أفراد الحيوان المفكر الناطق، فهو انتقال من المحسوس إلى التجريد. [2]

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

أما الإيديولوجية: في مجموعة النظريات والقيم والمفاهيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية العامة المتناسقة، المترابطة، المتكاملة والمتداخلة في تركيب وتكوين كيان عقائدي كلي وعام. وتستند إلى أسس ومفاهيم السمو والقداسة في سيادتها على المجتمع.[1]

- قيمة الفرضية وأهميتها العلمية:

تؤدي الفرضيات دورا هاما وحيويا في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر، وهي تنبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد نظر. كما تظهر أهميتها أيضا في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية، إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين، واستنباط النظريات العلمية.

وقيمة الفرضيات لم يعترف بها إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث عارض العلماء قبل ذلك وضع الفرضيات وحذروا منها، وهو ما فعله كل من كلود برنارد وبيكون.[2]

شروط صحة الفرضيات العلمية:

– يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة، وليس من تأثير الخيال الجامح، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية،

– يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.

– يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.

ـ يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 8.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 163.

- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.[1]

- عملية التجريب:

بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات، لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات.
وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا، تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر.[2]

3- خطوات المنهج التجريبي في إعداد البحث:

من الجدير بالذكر أن الباحث يلجأ إلى تطبيق المنهج التجريبي عندما يلجأ إلى الظاهرة ويكون الهدف من الدراسة التنبؤ بالمستقبل حول أي تطور تغير إصلاحي يجب تطبيقه على الظاهرة المدروسة سواء كان تغيرا وقائيا أو تغيرا علاجيا وتختلف خطوات المنهج التجريبي باختلاف تصميمه وتكمن تصميم البحث عبر عدة خطوات وهي:

1 - تحديد مجتمع البحث من تم عنة منه بشكل عشوائي تختلف في المتغيرات خارجية المراد ضبطها.

2 - اختيار قابليا في موضوع البحث. تقسم(عشوائيا إلى مجموعتين)

3 - اختيار إحدى المجموعات عشوائيا تتكون المجموعة ضابطة والأخرى مجموعة تجريبية.[3]

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 165.

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 93 ، 106.

[3] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 155.

4 – تطبيق المتغير المستقل عن المجموعة التجريبية وحجته عن المجموعة الضبطية.

5 – اختيار عينة البحث في موضوع التجربة اختيارا بعيد.

6 – تحديد المعلومات وذلك بمقارنة نتائج الاختبار قبل وبعد.

7 – تفسير المعلومات في دور الأسئلة البحث أو فروضه.

8 – تلخيص البحث وعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث وما يوصى به من توصيات.[1]

4– مزايا وعيوب المنهج التجريبي:

– مزايا المنهج التجريبي: يعتبر المنهج التجريبي من أهم المنهاج العلمية المستخدمة في المجال العلمي بحيث يتسم بعدة مزايا ولعل أهمها ما يلي:

1 – بواسطة هذا المنهج يمكن الجزم بمعرفة آثار السبب على النتيجة لا عن طريق الاستنتاج في البحث السببي المقارن.

2 – أن تتعدد تصميمات المنهج جعله مرن يمكن تكيفه إلى حد كبير إلى حالات كثيرة ومتنوعة.

3 – هو المنهج الوحيد الذي يتم فيه ضبط المتغيرات الخارجية ذات الأثر على المغير التابع.[2]

–عيوب المنهج التجريبي:

بالرغم من المزايا السابقة ذكرها إلا أنه منهج لا يخلو من القصور وانتقادات ولعل أهمها ما يلي:

1 – يجري التجريب في العادة على عينة محددة من الأفراد وبذلك يصعب تعميم نتائج التجربة إلا إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا دقيقا.

2 – التجربة لا تزود الباحث بمعلومات جديدة.

3 – دقة النتائج تعتمد على الأدوات التي يستخدمها الباحث.

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 156.

[2] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 223

4 – كذلك تتأثر دقة النتائج بمقدار دقة ضبط الباحث للعوامل المؤثرة خاصة في مجال الدراسات الإنسانية.

5 – يوجه استخدام المنهج التجريبي في دراسة ظواهر الإنسانية صعوبات فنية وأخلاقية وإدارية متعددة.

6 – إن شيوع استخدام أسلوب تحليل النظم وانتشار مفهوم النظرة النظامية واجهت اهتمام الباحثين إلى أن العوامل والمتغيرات تترابط في علاقات شبكية بحيث يصعب عزل أكثر عامل معين على انفراد. [1]

5– تطبيقات المنهج التجريبي:

لقد طبق هذا المنهج في عدة ميادين ومن أهم المجالات التي تطبق فيها في دراسات مجال الدراسات القانونية بحكم أنها ظاهرة خاضعة لتطبيق المنهج التجريبي وهذا يعتبر إمكان واسع جدا في مجالات العمل القانوني فأبحاث الجريمة وعلاقتها بالذكاء والبيئة وتأثير المخدرات وقياس الذاكرة مفيد جدا ودراسات الاتجاهات نحو القانون. [2]

فكلها أمور تتطلب المنهج التجريبي دون غيرها من المناهج ولقد بينت المناهج النتائج الجيدة لتطبيقه في مختلف الدراسات القانونية التي تلاحظ وتقاس،حيث بينت صواب استخدامه في مجالات البحوث والعلاقة بين القانون والحياة وعلاقة القانون بتقسيم العمل الاجتماعي والحماية القانونية للبيئة والعلاقات بين الجريمة والعقاب وإصلاح السياسة التشريعية والعقاب ولقد طبقه بعض الباحثين في مجال القانون لكن دائما يبقى هذا المنهج وحده غير كافي برغم من النتائج المحققة فيه. لأنه لا يصلح في بعض الدراسات في مجال البحوث القانونية وبالتالي لا يستطيع

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 223

[2] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 121

تعميمها في جميع المجالات القانونية وعليه فالعلوم القانونية تطلب مناهج أخرى للتطبيق غير المنهج التجريبي.[1]

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية، مع بداية القرن الثامن عشر ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية، تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.[2]

فهكذا طبق المنهج التجريبي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.[3]

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص223

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 112.

[3] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص ص 168، 170.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. والدراسة التي قام بها الأستاذ " مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1954 . 53.[1]

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور.[2]

المطلب الثالث: تطبيقات المنهج الجدلي والمقارن في الدراسات القانونية:

يعتبر المنهج العلمي أداة مهمة نظمها الفلاسفة، أو العلماء منذ القدم، ومن ثم تبعهم المجددون في مراحل تالية، ودحضوا، أو أضافوا على تلك المناهج، وعلى سبيل المثال نرى العالم "فرانسيس بيكون" صاحب منهج البحث العلمي التجريبي، وما أحدثه من تغيير شامل مع بداية عصر التطور والنهضة في أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي، حيث تخلى بيكون عن نظام القياس والاستدلال الذي كانت تعتمد عليه عديد من المناهج العلمية القديمة ، ولقد رأى "بيكون" أن ذلك غير مجد، ويمكن الوصول للمعارف من خلال البدء بالشكوك، وصولا للمؤكدات، على خلاف ما اتبعه القدامى، والداعم في ذلك هو التجربة والملاحظة

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 112.

[2] قاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 215.

الفرع الأول: المنهج الجدلي (الدياليكتيكي) وتطبيقاته في الدراسات القانونية

يقوم المنهج الدياليكتيكي على أساس الحقيقة القائلة: "أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى... وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.[1]

ويحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الدياليكتيك كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج:
قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي.
هذه القوانين الثلاثة التي تعد أبرز وأهم قوانين الديالكتيك.[2]

1-نشأة المنهج الجدلي:

يعتبر منهج الديالكتيك منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس (530 / 470 ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري. ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 228
[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 169.

أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سأتلمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام. [1]

ولقد تطورت الديالكتيك تطورا جديدا على يد الفيلسوف " هيجل " الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر، حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.[2]

2-أهم قوانين الديالكتيك:

- قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية: ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحولات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، لتحدث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر، من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية القديمة المتغيرة. [3]

فمضمون هذا القانون أن: كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات، يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطردة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة،

[1] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 150.
[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 175.
[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 120.

أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق العدد السرعة القوة اللون...الخ، حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا، فيتحول ويتغير ويتطور، فتقدم بذلك النوعية والطبيعة القديمة الفانية وتحل محلها الطبيعة والنوعية الجديدة للشيء أو الظاهرة. مثال ذلك في الطبيعة: أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبة الطبيعية والكيمائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلى يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار.[1]

– قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة نتيجة لحركيتها وديناميكيتها.[2]

ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور سرمدي، وأن سبب هذا التحول القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء والظواهر. ذلك أن كل شيء أو ظاهرة، هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تنابذ وتجاذب. وأن هذا الصراع والتنازع والتوازن بين الأضداد والمتناقضات المكونة لتركيب وصفات الأشياء، يولد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة التغير والتطور.[3]

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 120.

[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 175.

[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 121

وقد يكون صراع الأضداد داخليا بين عناصر الشيء الواحد، وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير، فهناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والأضداد الداخلية، وصراع الأضداد والمتناقضات الخارجية.

وصراع الأضداد والمتناقضات الداخلية، هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة التغير، أما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية، فهي تلعب دورا ثانويا وتكميليا في حركة التغير والتطور. ويؤدي الصراع والتنازع إلى إيجاد التوازنات في الأشياء والظواهر، ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء. [1]

– قانون نفي النفي: الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك.

فيقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل ديالكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد أو العملية الواحدة، ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والعمليات والأفكار السابقة الفانية.[2]

وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ " قانون التطور والتقدم في الأشياء".

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 121

[2] المرجع نفسه، ص 123.

وقد استخدم هيجل منهج الديالكتيك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل ظاهرتي: الأمة والدولة. ويتسم منهج الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة، فالتغير والتطور عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الديالكتيك عند هيجل بـ " النظرية الديالكتيكية المثالية ".[1]

واكتسب الدياليكتيك تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الألماني فيورباخ (1804 . 1872) الذي انتقد النزعة المثالية عند هيجل، ونادى عام بضرورة اتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح منهجا موضوعيا وواقعيا وعمليا، وحتى يكون أكثر واقعية ومنطقية في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها، لكنه ذهب في انتقاده إلى حد إنكار ورفض المنهج الديالكتيكي برمته.[2]

فقام الفيلسوف كارل ماركس وهو من أنصار الديالكتيك الهيجلي بإعادة صياغة النظرية صياغة مادية عملية على ضوء النقد الذي وجهه لها فيورباخ.

أبقى ماركس على أسس النظرية الديالكتيكية، لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة، وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية.....

وفي مجال العلوم القانونية، قام المنهج الديالكتيكي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية، والتنبؤ بها.[3]

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 175.

[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 153.

[3] المرجع نفسه، ص 153.

مثل تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون، وأصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية. [1]

والذي نخلص إليه أن المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث صلاحية، وملائمة للدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات، والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تقدم هذه الظواهر، وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية.
هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء، والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة.[2]

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 125.
[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 220.

الفرع الثاني: المنهج المقارن وتطبيقاته في الدراسات القانونية

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية. ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.[1]

ولقد وصف عالم الاجتماع **إيميل دوركايم** المنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر" فهذا المنهج جاء ليكمل المنهج التجريبي، ففي حالات معينة يصعب إجراء التجارب، فيستخدم الباحث طريقة التجريب غير المباشر.[2]

1-تعريف المنهج المقارن

المقارنة كمنهج قائم بذاته حديثة النشأة، لكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدمها أرسطو وأفالطون كوسيلة للحوار والمناقشة، كما استخدمت في الدارسات المتعلّقة بالمواضيع العامة والقضايا الجزئية التي تحتاج إلى الدراسة والتدقيق، لذلك فإن المنهج المقارن هو القيام بعملّية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر على حّد تعبير ابن خلدون والمقارنة بين خصائصها. وهو الأداة المثلى في علم الاجتماع لأنه يقوم على أساس مقارنة الظاهرة الاجتماعية في وضعين أو أوضاع مختلفة[3].

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 103.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 181.

[3] فوزية زنقوفي، مطبوعة في مقياس مدارس ومناهج ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 39

يعالج المنهج المقارن القصور الذي يتعرّض له المنهج التجريبي، باعتبار هذا الأخير يواجه صعوبات في العلوم الاجتماعية، لكن يعتبر المنهج المقارن أحد المناهج الرئيسية المستخَدمة في العلوم الاجتماعية.[1]

وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخيها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تفسير موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى. وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيت تبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقية العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

يعرف المنهج المقارن بأنه مقابلة الأحداث والآراء بعضها بالبعض الآخر، للكشف عما بينها من علاقة سواء أكانت أوجه شبه أو اختلاف.[2]

ومن خلال التعريف السابق يتضح الآتي:

- يهدف المنهج المقارن إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة.
- تشمل طريقة المقارنة إجراء مقارنة بين ظاهرتين سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما.

[1] فوزية زنقوفي، المرجع السابق، ص 39.

[2] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص 31.

- على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته، ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التحليلي، حتى أن الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التحليلي المقارن، دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية، ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة.[1]

وتتجلى خصائص المنهج المقارن من خلال ما يلي:

- يسعى المنهج المقارن إلى التنظيم المنهجي لاتجاه طبيعي للفكر الإنساني، هذه الحركة التلقائية التي تدفعنا إلى مقارنة ما نراه لا تشمل إجراءات تقنية خاصة.
- تقتضي المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف، ولا الظواهر تامة التشابه.
- يستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي منذ اختيار موضوع البحث، وطرح الإشكالية وصياغة الفروض والتحقق منها، كما يشمل جميع مستويات البحث العلمي سواء تعلق الأمر بالوصف (مثل ملاحظة عناصر التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية)، وأثناء التصنيف كتصنيف أنماط المشاركة السياسية (التقليدية وغير التقليدية)، وعند تفسير الارتباط حيث يفترض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائية كتفسير الإقبال على التصويت في بعض البلدان أو عدمه، بالرغم من أن قدرة المنهج المقارن على التفسير تظل محدودة. [2]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 76.

[2] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص ص128-129.

2-مجالات المقارنة وشروطها:

لقد لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته حديثة النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.[1]

وتتمثل أهم مجالات تطبيق المنهج المقارن فيما يلي:

- دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي مثل: دراسة السلوك الإجرامي كالمقارنة بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات مختلفة.
- دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الاتجاهات الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، وثقافات متعددة مثل: دراسة الثقافة والشخصية والطابع القومي.
- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات مثل: نقابات العمال، والتنظيمات السياسية.
- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة كالأسرة والقرابة، والمعتقدات الدينية والعادات....إلخ.
- دراسة مجتمعات كلية، حيث تتم المقارنة بين المجتمعات وفقا للنمط الرئيسي السائد فيها (رأسمالية، ديمقراطية، أو ديكتاتورية).[2]

ومن أهم الشروط التي ينبغي توفرها في المنهج المقارن ما يلي:

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 104.

[2] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص ص56-57.

- يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنما يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.
- يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية، ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.
- أن تكون هناك أوجه شبه و أوجه اختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن.[1]
- تجنب المقارنات السطحية والتعرض إلى الجوانب الأكثر عمقا لفحص طبيعة الواقع المدروس وكشفها، وعقد المقارنات الجادة والعميقة، ويشترط فيها أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان، فلابد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.[2]

3-أشكال المنهج المقارن:

إن إعمال المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي، فعلى المستوى الأفقي يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدا، فإذا انتهى منه تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث...

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 77.

[2] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص ص128-131.

أما على المستوى الرأسي فإن الأمر يختلف، حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يتعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدى.[1]

تجدر الإشارة في هذا المجال أن منهج المقارنة الرأسية أكثر دقة من مثيله على المستوى الأفقي، ذلك أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها فما يقال هنا يعاد هناك، فضلا على أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين.
أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث ذو فائدة كبيرة للقارئ والباحث.[2]

وللمنهج المقارن شكلين هما:

❖ المقارنة الكيفية: وتشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين هما:

- جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها وأوصافها، ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة، وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة.
- يكتفي فيه الباحث بجمع الأخبار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة، والقيام بالتعليق على تلك الأخبار ومناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة.

[1] يوسف شباط، المرجع السابق، ص 55.
[2] المرجع نفسه.

❖ المقارنة الكمية: والتي تقوم على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح، ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة.[1]

وهناك أربعة مراحل للمنهج المقارن وهي:

– المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

– المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها البعض.

– المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة وقد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو تجمعهم في السجون.

– المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف.[2]

4–أدوات المنهج المقارن وطرق استخدامه:

إن تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية يتطلب العديد من الأدوات التي تساعده على إجراء عملية المقارنة ولولا تتبع مراحل هذا المنهج لوجدنا أن كل مرحلة منه تتطلب مجموعة من الأدوات التي لابد أن تتوافر لكي تنتقل إلى المرحلة الموالية ومن هذه الأدوات الملاحظة المطلوبة في معظم المناهج العلمية، والمنهج المقارن يحمل في طياته العديد من المناهج الأخرى والسبب في ذلك

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 78.
[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص ص 203–204.

واضح إذ لا يمكن أن تقارن بين شيئين ونحن لم ندرسهما وبعد دراستهما يتطلب استعمال المنهج الوصفي أو التاريخي.

- طرق استخدام المنهج المقارن:

أولا : طريقة الاتفاق: هنا نشير إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك وأن تكرار هذا العامل في كل مرة يحتمل أن يكون هو السبب وقوع ظاهرته التي لا تحدث عادة دونه.

ثانيا: طريقة الاختلاف: اكتشف العالم ستيوارت ميل أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لإثبات علاقة العلة المعلومة فوضع هذه الطريقة التي تستند إلى أنه إذا تشابه مجموعتان في كل الظروف ماعدا ظرف واحد فالفرق بين المجموعتين هنا مرده هذا الظرف.

ثالثا: الطريقة المشتركة: تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين الأولى والثانية طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف بحيث أن استخدام الأولى للاختيار صحة الفروض والعثور على العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة ثم استخدام الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة تحدث من دون العامل المشترك[1] وتستند هذه الطريقة إلى الأساس التالي:

- ❖ طريقة التفسير النسبي: لما كانت العلة والمعلول دائما متلازمين في الوقوع إذا فإن التغيير في العلة يستوجب تغير التغير الموازي له في العلوم سواء زيادة فيها أو نقصان فكلما زادت العلة زاد المعلوم والعكس صحيح.

[1] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص ص132-133.

❖ طريقة العوامل المتبقية: يطلق عليه أحيانا طريقة البواقي وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض من أجزاء الظاهرة المعروفة فإن الأجزاء المتبقية من الظاهرة لابد وأن تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية. [1]

5-خطوات المنهج المقارن:

يشترك المنهج المقارن في خطواته مع معظم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية وتتضمن:

- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ويجب أن تصاغ بشكل واضح ودقيق وتحديد وحدة التحليل، التي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة شرط أن تكون صالحة للمقارنة.
- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات: فعند مقارنة أنظمة متشابهة لابد من تحديد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بمقارنة الأنظمة المختلفة نقوم بتحديد المتغيرات المختلفة، والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.
- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية: فالمفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة التي نريد ملاحظتها، فمن دون مفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة.
- جمع البيانات: وتعد من أهم الأسس التي تقوم عليها المقارنة، وذلك بالاستناد إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة والملاحظة...، ويتحكم موضوع المقارنة وحده في الوسيلة المستخدمة.

[1] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص 133.

- والشرح والتفسير بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها: [1]

6-مزايا المنهج المقارن وعيوبه:

للبحوث المقارنة مزايا يمكن حصرها فيما يلي:

- تؤدي البحوث المقارنة إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، لأنها تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد.
- تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل والجوانب الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم قوة هذه التفسيرات، ويزيد من صمودها في وجه الانتقادات.
- تؤدي البحوث المقارنة إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع.[2]

وعلى الرغم من هذه المميزات لا يخلو المنهج المقارن من العيوب نذكر منها:

- مشكلة قلة دقة التعريفات لأسباب منها التحيز، وعدم الانتباه إلى البيئات والقيم المختلفة التي تصاغ فيها، مما يعيق عملية بناء أنماط المقارنة.
- لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة، والتحكم فيها كما هو الحال في المنهج التجريبي، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها، وبالتالي يصعب عزلها أو السيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لدقة النتائج نفسها التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي.

[1] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص ص 133.

[2] المرجع نفسه، ص 133.

- صعوبة تعميم النتائج ذلك أن مفهوم وحدات التحليل ووظائفها يختلف من بلد لآخر، بالإضافة إلى كفايتها أو عدم كفايتها للتحليل أي عدم تمثيلها كعينة للمقارنة للمجتمع أو الدولة التي تزعم تمثيلها، كما قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية مما يؤثر في صدق نتائج المقارنة وثباتها.[1]

7-تطبيقات المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

إن من أهم الدراسات الإنسانية التي تتسم بسمة المقارنة هي الدراسات القانونية، وذلك من خلال عقد الموازنة بين عدد معين من التشريعات وعدد من الاتجاهات الفقهية والقضائية في ظل تلك التشريعات، مع ضرورة أن تتم تلك المقارنة بين عدد ثابت من تلك الاتجاهات من بداية البحث إلى نهايته وليس بشكل انتقائي في كل فصل أو مبحث، ومراعاة أن لا تكون المقارنة بين عدد كبير من تلك الاتجاهات لأنها تؤدي إلى تشعب البحث وإرباك الباحث.[2]

ولا تكاد الدراسات القانونية تخلو من المقارنة، لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيريه القانون المصري والقانون الفرنسي، وكثير من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين، والتعديلات التي قام بها المشرع الجزائري لبعض القوانين كانت بسبب هاته الانتقادات، كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول وتحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقصان هذه المعدلات.[3]

[1] منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص 134.
[2] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص 32.
[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 181.

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية يتوصل إلى القانون المذكور.[1]

والمنهج المقارن في مجال الدراسات القانونية يساعد على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عونا لمن يهمه التعرف على أحكام قوانين البلدان المختلفة.[2]

كما نجد معظم الدول قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.[3]

ولقد استخدم العالم الانجليزي **جون هوارد** المنهج المقارن، فبعد أن درس السجون والمسجونين في إنجلترا، قام بدراسة لظروف المسجونين في عدد من الدول الأوروبية مع الاهتمام بتأثير الثورة الصناعية، وتعاليم الدين في إعادة توطين المسجونين في أماكن مختلفة من إنجلترا.

وتجدر الإشارة أيضا أن العديد من الدراسات القانونية يتم مقارنتها بالشريعة الإسلامية (سواء بالنسبة لمذهب من المذاهب أو عدد من تلك المذاهب) وهو جزء من منهج الدراسة المقارنة.[4]

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص ص 104-105.

[2] يوسف شباط، المرجع السابق، ص 56.

[3] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 105.

[4] عمار عباسي الحسني، المرجع السابق، ص ص 32-33.

وحتى يحقق المنهج المقارن هدفه في المجال القانوني، لابد على الباحث من التحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها، كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين.

كما يجب أن يختار عددا محددا منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوفرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدما من النظام الأصلي، وذلك لتعميم الفائدة من الدراسة المقارنة.[1]

المطلب الرابع: المنهج التحليلي وتطبيقاته في الدراسات القانونية

تستعمل كلمة المنهج التحليلي عند العديد من الباحثين، وتتردد كثيرا عند الدارسين، كما أن عملية التحليل تقوم عليها معظم المناهج في العديد من التخصصات.

محتوى المضمون هو كل ما يقوله أو يكتبه الفرد ليحقق من خلاله أهداف اتصاله مع الآخرين فقد يكون عبارة عن خطاب أو إقرار سياسي أو قانون أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات الاجتماعية أو الإدارية.

الفرع الأول: تعريف المنهج التحليلي وتمييزه عن غيره من المناهج وبيان أهدافه:

يعتبر التحليل أعمق من الوصف فإذا كان وصف الظاهرة أو الحادثة خارجيا أو شكليا، فإن تحليل الظاهرة يتجاوز الوصف الخارجي إلى الوصف المعمق، والداخلي لها.

1-تعريف المنهج التحليلي:

[1] يوسف شباط، المرجع السابق، ص 57.

-التحليل لغة: من حلل الشيء إذا أرجعه إلى عناصره الأولية، ومنه تحليل الدم، وتحليل نفسية المريض ليكشف خباياها، ومنه تحليل المعلومة العلمية.

-في الاصطلاح: يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائصها وسماتها وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الاختلافات ودلالاتها، وذلك لأجل جعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.[1]

- فالمنهج التحليلي هو منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي، وينحصر معناه في أن الموضوع المدروس فكريا أو عمليا يجري تفكيكه وتجزئته إلى عناصره الأساسية والفرعية، بحيث يحرص الباحث على دراسة كل عنصر بعناية إلى جانب بقية العناصر الأساسية والفرعية المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وذلك بغرض الوصول إلى حقيقة وجوهر الظاهرة المدروسة وأساسها الذي يحدد ملامحها ويتحكم في قوامها.[2]

هناك عدة تعريفات لمفهوم تحليل المحتوى:

- تحليل المحتوى هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول تحليل المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي والتقني بقواعد التصنيف الفئوي ويرى د يلسبون على أن تحليل المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا، منظما، كميا.

- كما عرف أيضا: على أنه أسلوب البحث الذي يهدف إلى تدليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح كمادة الاتصال ووصفها وصفا موضوعيا ومنهجيا وكميا بالأرقام.

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 196.
[2] المرجع نفسه، ص 196.

– كما عرفه الدكتور محمد عبد الوهاب على أنه:مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي والموضوعي والمنظم لسمات الظاهرة في هذا المحتوى.[1]

2–تمييز المنهج التحليلي عن غيره من المناهج وبيان أهدافه:

يتميز هذا المنهج عن غيره من ناحيتين هما:

–إن البيانات التي يعتمد عليها هي المعاني، الرموز، الأفكار التي يتألف منها مضمون الاتصال بوجه عام.

–إن الإجراءات المعتمدة في تحليل المضمون تتبع خطة منظمة واضحة لمعالجة مضمون المادة المحللة وتصنيفها والتعبير عنها تبعا لأغراض البحث وأهدافه، فقد نحلل مضمون نصوص قانونية أو فقهية أو وثائق إدارية، أو شكاوى منشورة في الصحف واعتمادها كبيانات أساسية في البحث.[2]

وتتمثل خصائص المنهج التحليلي في:

– ينبغي تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف مضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية وإنما الشكلية أيضا.

– يعتمد على التكرارات أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

– يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع لمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ نتائجه على أنها قابلة للتعميم.

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 162

[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 197.

– ينبغي أن يكون التحليل منتظما أن يعتمد أساسا على الأسلوب الكمي في عملية التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي وعلى أسس موضوعية.

– يجب أن تكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل لضمان ثبات النتائج).

– ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية به إطار عام منهجي أخر تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.[1]

الفرع الثاني: أهداف المنهج التحليلي ومحتواه

يوجد خلاف بين المؤلفين والباحثين حول طبيعة أو تكييف طريقة التحليل أو بالأحرى المنهج التحليلي، فهناك من يعتبره مجرد أداة من أدوات البحث العلمي، وهناك من يعتبره أحد أنماط أو أساليب المنهج الوصفي والبعض الآخر يعتبره منهجا عمليا مستقلا قائما بذاته وهو الرأي الراجح في اعتقادنا والدليل على ذلك هو استقلاليته من حيث التعريف والخصائص والأهداف والتطبيقات.

1–أهداف المنهج التحليلي:

تحدد أهداف تحليل المحتوى أو المضمون ويمكن إجمالها فيما يلي:

من المعلوم أن تحليل المضمون، باعتباره تقنية أو منهجية أو أسلوبا، له مجموعة من الأهداف في مجال البحث العلمي، أوفي مجالات معرفية واتصالية أخرى. ويمكن تحديدها فيما يلي:

[1] محمد خليل عباس وآخرون، مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان، 2007، ص76

-يهدف تحليل المضمون إلى استنطاق الوثائق والنصوص المكتوبة والمسموعة والمصورة من أجل معرفة مضامينها، وتبيان دلالاتها الظاهرة والمضمرة بغية استثمارها في مجالات معينة.[1]

– يسعى تحليل المضمون إلى إبراز المواقف والميول والسلوكيات والآراء من أجل تحليلها ومعالجتها وفهم أو تأويلها، إما للانطلاق منها،وإما للتحكم فيها.

– يهدف تحليل المضمون إلى مقاربة الوثائق والنصوص والخطابات مقاربة موضوعاتية، بتحديد المصادر الأساسية والفرعية، وجرد الفئات والمؤشرات بغية قراءة المضامين والمحتويات قراءة علمية ممنهجة.

– يسعى تحليل المضمون إلى دراسة المحتويات والمضامين والمصادر المعجمية والدلالية في ضوء التحليلين الكمي والكيفي بغية تحصيل نتائج علمية صادقة وثابتة.

– فهم الإرساليات الإعلامية والسياسية والاجتماعية والتربوية قصد معالجتها وتحليلها وتقويمها وتأويلها لمعرفة ما يدور حول موضوع معين، في زمان ومكان معينين[2] .

– قراءة الخطابات والنصوص والإرساليات في مختلف المجالات ظاهرا ومضمرا من أجل استخلاص دلالاتها المباشرة وغير المباشرة، وتحديد مصادرها القريبة والبعيدة، وتبيان مؤشراتها وظروفها السياقية الخاصة والعامة.

– تحليل المواد الإعلامية والاتصالية بغية تصنيفها، ومعالجتها كميا وكيفيا، وفهمها داخليا، وتفسيرها خارجيا، وتأويلها سياقيا، واستثمارها في مجالات معينة.

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 198.

[2] جميل حمداوي، تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، سنة 2017، ص 25

– تحليل المضمون هو أسلوب علمي فعال، أو منهجية وتقنية وصفية ناجعة ومفيدة في التعامل مع الوثائق والنصوص والخطابات سبرا وتوثيقا واستكشافا بغية تحليل مضامينها تحليلا دقيقا على جميع المستويات انطلاقا من الكلمة إلى العبارة والفكرة والمتوالية.[1]

– معرفة الآثار التي تتركها الرسائل الاتصالية والإعلامية والنصوص والخطابات في المتلقي أو القارئ أو المستمع أو المتقبل بغية وصفها مضمونا وشكلا، وتبيان خصائصها وتغيراتها، ورصد مميزاتها الكمية والكيفية، وتحديد مصادرها وفئاتها ومؤشراتها.

–معرفة أحوال المجتمع من خلال المضامين، بإبراز النفسيات الفردية، ومعرفة سلوكيات ومواقف وميول ورغبات واتجاهات المفحوصين بغية فهمها وتفسيرها وتقويمها واستثمارها والعمل بها، إما لمعالجتها، وإما لإصلاحها، وإما لتقويمها إيجابا وسلبا.[2]

2– محتوى المنهج التحليلي:

إذا أخذنا واقع الموضوع المحلل أساسا لتصنيف أنواع المنهج التحليلي أمكننا القول بوجود قسمين لهذا النوع من المناهج هما:

أولا: تحليل المادي المضمون:

في عصرنا يربط بين دورية العناصر وبين بنيتها الالكترونية الخارجية وهذه المواد تتفاعل بعضها البعض تفاعلا عضويا أو غير عضوي فتنشأ مركبات متناهية فيكون لنا نوعين من التحليل لمادة المضمون هما : تحليل العنصر البسيط إلى مركباته أي تحليل جزئي من حيث هو أصغر كتلة

[1] جميل حمداوي، المرجع السابق، ص 25

[2] المرجع نفسه، ص 25

جسم نقي له خصائص مميزة أو تحليل أحد المركبات إلى مركبات أساسية ولكل مركب طريقته الخاصة في التحليل.[1]

ثانيا: تحليل معنى المضمون:

تتعدد أساليب تحليل المضمون تبعا للهدف المرجو بلوغه من جهة ولخصائص الموضوع المحلل وهذا النوع يوجد في تحديد الوثائق المستعملة في المنهج التاريخي لأنها وثائق تاريخية تحتاج إلى دراسة تحليله.[2]

الفرع الثالث: خطوات المنهج التحليلي ومراحله:

يلتزم الباحث في إطار استخدامه للمنهج التحليلي بإجراء دراسة معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكتفي بعرض وتجميع ما هو كائن بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل، بحيث ينتج عن عملية المناقشة والتحليل أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية.

1-خطوات تطبيق المنهج التحليلي:

ويشترط في الباحث عند قيامه بعملية التحليل:

-أن يكون مدققا ومبدعا

-أن يتجنب التحليل السطحي ويغوص في المضامين العميقة للموضوع محل الدراسة

-أن يحسن استخدام قدراته العقلية كالاستنتاج، الاستنباط، الإدراك، الذاكرة، التخيل.

وتتمثل خطوات المنهج التحليلي فيما يلي:

*اختيار موضوع البحث، أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليل مضمونها

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 198.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

*تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى، وأهدافه وإشكاليته وفروضه

*تأمين الأجهزة والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المقرر

*استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة، التي قررت تركيب المادة المحللة.

*كتابة تقرير البحث.[1]

2-مراحل المنهج التحليلي:

يقوم هذا المنهج على ثلاث عمليات: التفسير، النقد، الاستنباط، وقد تجمع هذه العمليات في سياق بحث معين، أو قد نكتفي ببعضها وذلك بحسب طبيعة البحث.

*مرحلة التفسير: ويقصد بها شرح موضوعات البحوث العلمية، من خلال تحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على البعض، تقييدا وإطلاقا، أو تخصيصا وتعميما، لضم المتشابه منها، وفصل المختلف فيها حتى تتضح مشكلاتها، ويتم اكتشاف غموضها، لتبدو بصورة واضحة متكاملة.

*مرحلة النقد: وهي عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي، يستند فيها الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي إليه الموضوع، وذلك لتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك.

*مرحلة الاستنباط: وتشمل كل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو التفسير أو غيره من العلوم.[2]

[1] مجدوب لامية، مطبوعة بيداغوحية بعنوان: مناهج البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس في مقياس المنهجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021، ص 26.

[2] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص ص 199-200.

الفرع الرابع: تقييم المنهج التحليلي وبيان تطبيقه في الدراسات القانونية

يعتمد الباحثين في دراستهم للظواهر المختلفة إلى سلوك واعتماد أسلوب علمي في سبيل الوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة من هذه الدراسة، وهو ما يميز البحث العلمي عن غيره من البحوث، وقد تعددت واختلفت المناهج المستخدمة في عمليات البحث العلمي. وبهدف الوصول إلى الحقائق العلمية الدقيقة توجب على الباحث إتباع منهجية علمية.

1- مزايا وعيوب المنهج التحليلي

أولا : المزايا

يمتاز منهج تحليل المضمون بعدد من المزايا هي:

1 – انعدام الاتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكان وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.

2 – لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.

3 – هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.[1]

ثانيا: العيوب

ورغم هذه المزايا إلا أن استخدام هذا المنهج لا يخلو من بعض العيوب مثل:

1 –كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.

2 – قد لا يستطيع الباحث الاطلاع على بعض الوثائق الهامة والتي تتسم بطابع السرية.

[1] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 214-213

3 – قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها.

رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا استخدم المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها.[1]

مما سبق يتضح لنا أن منهج تحليل المضمون يقوم على الوصف المنضم والدقيق لمحتوى النصوص المكتوبة أو المسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها تعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونه وتحليله.

وعادة يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص.

ويشترط في مثل هذا الأسلوب عدم تحيز الباحث عند اختيار عينة النصوص أو المسموعات المراد دراستها وتحليل مضمونها بحيث يجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدراسة الذي تمثله.[2]

2–تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر.

حيث قام **هارولد لازويل** بدراسة الحملة الدعائية التي قام بها الإعلام البريطاني للمبادئ السابق ذكرها، وخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أنه استخدم منهج التحليل في سنة

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 27.

[2] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 214-213

1969 لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول، ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون يعتبر أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.[1]

كما قامت الباحثة **عواطف عبد الرحمان** بدراسة أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية والتي ضمنتها أهداف دراستها كالآتي:

-من خلال تحليل ما ينشر في الصحف قامت بتحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري، مع إبراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادي والثقافي والديني والاجتماعي.

-استخدامه لأغراض متعددة: كتحليل مضمون الشكاوى المنشورة في الصحف للتعرف عن المشاكل.

-تحليل أنماط الجرائم عددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الصحف.[2]

-دراسة وتحليل المواد التي تقدمها الصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية أو الكتب التي تتصل بموضوع قانوني أو إداري.

-التعرف على موقف الرأي العام من قرار سياسي أو قانون أو مسألة معينة من خلال تحليل مضمون الصحافة.

-تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف.

-التحليل القانوني للمعاهدات والحكم على مدى شرعيتها. [3]

[1] جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 200.

[2] المرجع نفسه، ص 200.

[3] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 214-213

ولعل الدارس للمناهج وأنواعها، يستقرئ أننا اتبعنا المنهج التحليلي في دراستها، فغالبا ما نقوم بتفكيك عناصر كل منهج وتحليله للوصول إلى معناه الحقيقي من خلال تقسيم المحاضرة إلى تحديد مفهومه ومدى إمكانية تطبيقه في الدراسات القانونية، أين يتم تقسيم العناوين الرئيسية إلى جزئيات تتعلق بتعريف المنهج محل الدراسة، شروطه، خطواته، أهميته.

الخاتمة:

يوجد عدة أنواع من المناهج البحثية المتبعة في عمليات البحث، من أهمها المنهج الوصفي والمنهج التجريبي والمنهج التاريخي وكل منها يتبع لاتجاه محدد من اتجاهات ومجالات الدراسة، كذلك كل منهج من مناهج البحث العلمي ينقسم إلى أفرع أخرى، فمثلا الوصفي يتفرع إلى دراسة الحالة والمسح الاجتماعي ولكل منها طرقها وخواصها.

ويعتبر المنهج هو الطريقة والأسلوب الذي يتبعه الكاتب سواء كان مؤلف أو باحث في أي مجال للحصول على حل نتائج، وحلول للقضايا والظواهر التي تعترضه، لذا على المهتم بالدراسات والأبحاث العلمية إتباع أحد مناهج البحث العلمي لتحقيق نتائج مميزة، فهذه المناهج تعد بالخروج بدراسة علمية مبدعة في حال تم إتباع خطواتها ومراحلها بطريقة علمية.

وعلى الباحثين والمهتمين بالنشر العلمي معرفة مناهج البحث العلمي، واستخداماتها والنوع المناسب لهم، فكما هو معروف كل بحث يحتاج لنهج علمي منفصل ومختص به، و من الغلط القول إن مناهج البحث العلمي واحدة أو يمكن اعتماد أي منها في شتى أنواع العلوم، فهي الوسائل والخطوات المتسلسلة التي يتبعها الباحث في عمليته البحثية بشكل منتظم، ودقيق فعلى ضوئها يتم اختيار الطرق التحليلية وجمع ودراسة البيانات وتحديد الفرضيات وتفسيرها ونقدها والتأكد من صحتا لتحقيق نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

ويجب التفريق بين مناهج البحث العلمي ومنهجية البحث العلمي، فالمنهجية هي مجموعة الخطوات الثابتة التي يتبعها الباحث في كتابة الأوراق البحث بدء بتحديد عنوان مناسب للبحث والالتزام بخصائص هذا العنوان من حيث الطول ومضمون الكلمات وكيفية انتقاءها، وبعده كتابة مقدمة الدراسة التي تشرح بعض النقاط حول الدراسة وتصف المجتمع التي حدثت فيه المشكلة أو الظاهرة وبياناته، والعينات التي ستقوم الدراسة عليها، وكذلك يجب الالتزام بعدد كلمات المقدمة ومضمونها وعدم الخروج عن معنى المشكلة، وبعد المقدمة تأتي أهداف الدراسة التي يضعها الباحث كمشعل انطلاق للبحث، وتتميز هذه الأهداف بكونها تحقق التوصيات المبدئية، التي سيضعها الباحث في نهاية بحثه، ويتم فيها ذكر الأهداف التي يسعى إليها والمعوقات التي ينوي تخطيها من خلال هذه الدراسة.

إن الدراسات العلمية تبنى على مناهج البحث العلمي بشكل منفرد منهج لكل دراسة أو قد تشترك بعض الدراسات، في بعض التخصصات بأكثر من منهج، مثل أن نقول أن هذه الدراسة قائمة على المنهج التاريخي والمنهج المقارن في نفس الوقت، و تقسم أنواع مناهج البحث حسب اتفاق أغلب المختصين في الأبحاث والدراسات العلمية إلى ست أو سبع مناهج التي تناولناها بالدراسة في هذه المطبوعة.

إن اختيار الباحث للمناهج المستعملة في دراسته، يتعلق أساسا بطبيعة الموضوع محل الدراسة وخصائصه، وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه لا يمكن استعمال منهج واحد، وإنما يتم دراستها فقط بشكل منفرد حتى نقف على عناصرها، وهذا ما يعرف بخاصية التعدد المنهجي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

-إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

-أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

-أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، 2015.

-جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

-جميل حمداوي، تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، سنة 2017.

-ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

-صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.

-عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، 1977

-عبد القادر مندو، منهجية البحث العلمي، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.

-عصام عبد الوهاب بوب، مدخل مناهج البحث العلمي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2007.

-عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2007

-عمار عباس الحسيني، مناهج البحث العلمي، (أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.

-عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت.

-فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017.

-قاسم مطر الخالدي، منهجية البحث العلمي (خطواته ومراحله/أساليبه ومنهاجه/ أدواته ووسائله/ أصول كتابته)، جامعة البصرة، العراق، 2022-2023.

-ماثيو جيدير، منهجية البحث (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)، ترجمة: ملكة أبيض، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.

-محمد خليل عباس وآخرون، مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان، 2007.

-محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019.

-محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986.

-منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إعداد مجموعة مؤلفين (كتاب جماعي)، الإشراف العام: عمار بحوش، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

ثانيا: المطبوعات:

-العرباوي سحنون، مطبوعة منهجية البحث العلمي (محاضرات وأعمال موجهة)، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، وهران، 2019-2020.

-بوصيدة فيصل، محاضرات المنهجية، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955.

-جودية خليل، محاضرات في مادة المنهجية الجامعية لسنة 2016.

-داهل وافية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي 1، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020-2021.

-عصام عبد الوهاب بوب، مدخل مناهج البحث العلمي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2007.

-فوزية زنقوفي، مطبوعة في مقياس مدارس ومناهج ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

-يوسف شباط، محاضرات مقرر منهجية البحث القانوني لطلاب ماجستير القانون العام، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.

فهرس الموضوعات:

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.	مقدمة	1

.2	المبحث الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي	3
.3	المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمناهج البحث العلمي:	4
.4	الفرع الأول: التعريف اللغوي للمنهج	4
.5	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج	5
.6	المطلب الثاني: خصائص مناهج البحث العلمي وتمييزه عن المنهجية	11
.7	الفرع الأول: خصائص المنهج العلمي	11
.8	المطلب الثالث: أسس اختيار المنهج وأهمية تعدده في البحث القانوني	12
.9	الفرع الثاني: تمييز المنهج عن المنهجية	12
.10	المطلب الثالث: أسس اختيار المنهج وأهمية تعدده في البحث القانوني	15
.11	الفرع الأول: أسس اختيار المنهج	15
.12	الفرع الثاني: تعدد المناهج في البحث القانوني	16
.13	المطلب الرابع: تكوين مناهج البحث العلمي وأهداف دراستها	16
.14	الفرع الأول: تكوين مناهج البحث العلمي	17
.15	الفرع الثاني: أهداف دراسة مناهج البحث العلمي	18
.16	المبحث الثاني: تصنيفات مناهج البحث العلمي	20
.17	المطلب الأول: تطبيقات المنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي في الدراسات القانونية	22

.18	الفرع الأول: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في الدراسات القانونية	22
.19	الفرع الثاني: المنهج التاريخي وتطبيقاته في الدراسات القانونية	29
.20	المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الوصفي والتجريبي في الدراسات القانونية	44
.21	الفرع الأول: المنهج الوصفي وتطبيقاته في الدراسات القانونية	44
.22	الفرع الثاني: المنهج التجريبي وتطبيقاته في الدراسات القانونية	55
.23	المطلب الثالث: تطبيقات المنهج الجدلي والمقارن في الدراسات القانونية	65
.24	الفرع الأول: المنهج الجدلي (الدياليكتيكي) وتطبيقاته في الدراسات القانونية	66
.25	الفرع الثاني: المنهج المقارن وتطبيقاته في الدراسات القانونية	72
.26	المطلب الرابع: المنهج التحليلي وتطبيقاته في الدراسات القانونية	84
.27	الفرع الأول: تعريف المنهج التحليلي وتمييزه عن غيره من المناهج وبيان أهدافه	84
.28	الفرع الثاني: أهداف المنهج التحليلي ومحتواه	87
.29	الفرع الثالث: خطوات المنهج التحليلي ومراحله	90
.30	الفرع الرابع: تقييم المنهج التحليلي وبيان تطبيقه في الدراسات	92

	القانونية	
.31	الخاتمة	96
.32	قائمة المراجع	98
.33	فهرس الموضوعات	101